وزارة التعليـم العـالي والبحث العـلمي

جـامعة محمد البشيـر الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة أعمال

بعنوان:

دور الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية

" دراسة حالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة برج بوعريريج "

من إعداد الطالبين:

- علون ايمن
- ضحوي شعيب

إشراف الأستاذ:

الدكتور بونقاب عادل

السنة الجامعية: 2021/2020

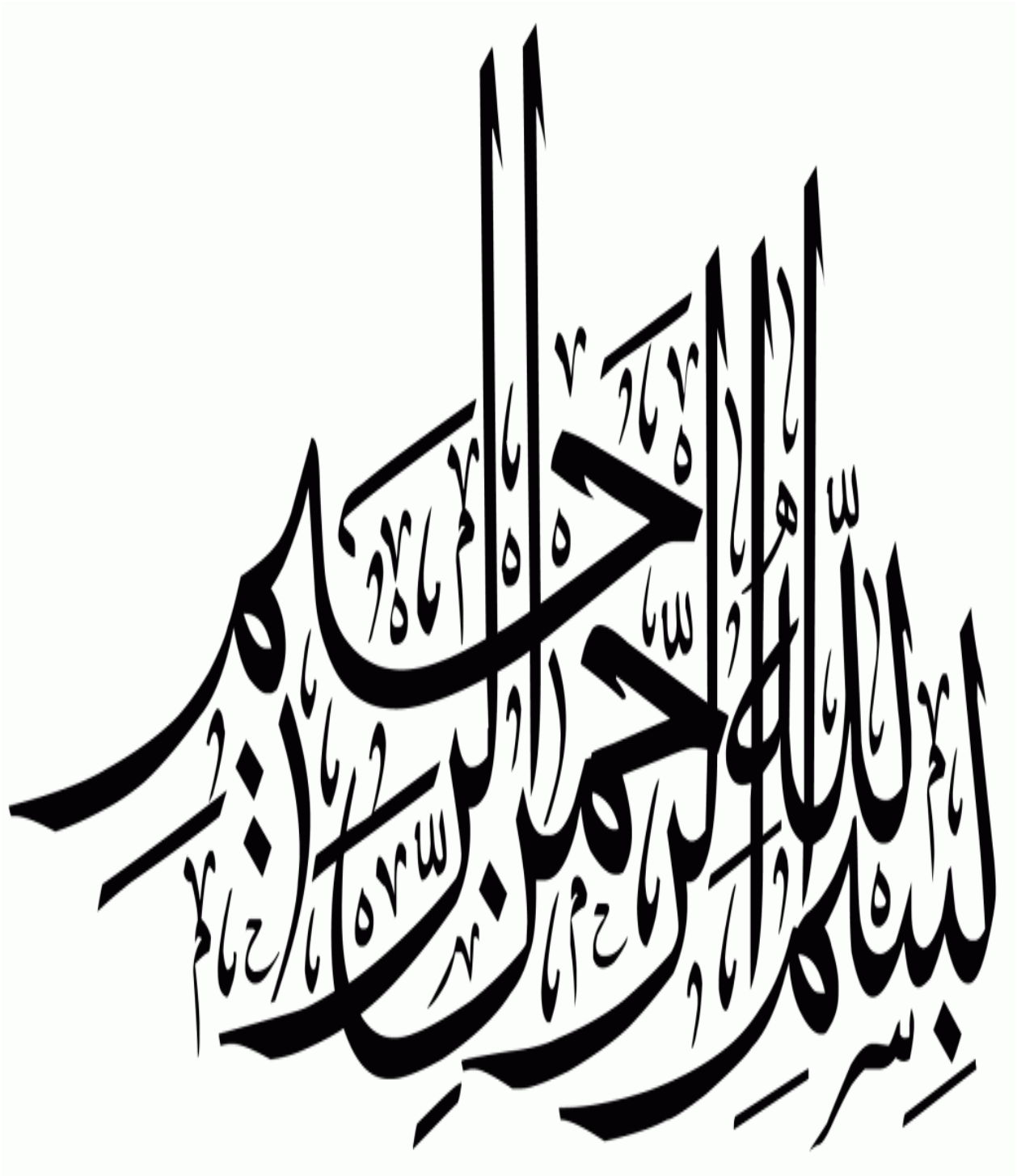
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر والعرفان للدكتور

بونقاب عادل الذي لم يبخل علينا

بنصائحه القيمة في انجاز البحث كما نشكره

على جديته القيمة في المتابعة

إلى موظفي الصندوق الوطني للتامين عن

البطالة وكالة برج بوعريريج الذين فتحوا

لنا كل أبواب المساعدة..

الى كل من علمنا حرفا في كافة المراحل

الدراسية..

إهداء

إلى من وضع المولى – سبحانه وتعالى – الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز...

(أمي العزيزة حبيبة)

إلى خالد الذكر، الذي وفاته المنيَّة، وكان خير مثال لرب الأسرة،

والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي..

(أبي المُوقَّر محمد رحمه الله)

إلى من أعتمد عليهم في كل كبيرة وصغيرة..

(إخوتي)

إلى ابنائي وزوجتي حفظهم الله

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أُجلُّهم وأحترمهم

اهدي هذا العمل المتواضع..

إهداء

الحمد والشكر لله الذي قدرني على هذا

أهدي عملي هذا وثمرة جهدي إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد

افتخارا، إلى الذي لا تفيه كلمات الشكر والعرفان أبي الحبيب محمد

إلى الغالية التي نرى الأمل من عينيها أمي الحبيبة بشرى

إلى ذكرى جدي الغالي رحمه الله وطيب ثراه احمد

إلى الجدة الغالية اطال الله في عمرها وألبسها ثوب الصحة والعافية عائشة

إلى من هم أقرب من روحي إلى من بهم أستمد عزيمتي وإصراري إلى

اخي واختي شعيب – سهية

إلى ابنة أختي الكتكوتة الصغيرة إلين

إلى كل عائلتي (الأعمام والعمات والأخوال والخالات) وإلى كل من

يحمل لقب علون ومباركية

إلى كل أصدقائي وزملائي والى كل من يحمل شعلة علم ينير بها درب

العلم.

أيمن

ملخص الدراسة:

مع تسارع وتيرة التطور الاقتصادي أصبح من المهم خلق ودعم مؤسسات مصغرة وكذا متابعة مشاريعها ودعمها باهتمام خصوصا بعد الأزمات المالية المتكررة والتي عانى منها الاقتصاد العالمي حيث كانت الحاجة ماسة للقيام ببحث يدرس مدى أهمية دعم هذه المؤسسات ومشاريعها المقاولاتية في الجزائر، حيث تعتبر هذه المؤسسات دعامة اساسية للنهوض بالاقتصاد من خلال مساهمتها في خلق الثروة وكذا توفير مناصب شغل.

كما قمنا بدراسة ميدانية إلى الصندوق الوطني للتامين على البطالة وكالة برج بوعريريج لمعرفة مدى مساهمته في تمويل المشاريع الناشئة من خلال دراسة عدد المشاريع المنجزة وكذلك تطورها خلال فترة زمنية معينة.

الكلمات المفتاحية: دعم، مرافقة، مشاريع، المقاولاتية.

Summary:

After the acceleration of economic development, it became important to create and support micro-enterprises, as well as to follow up and support their projects with interest, especially after the recurring financial crises that the global economy suffered from, where there was an urgent need to conduct research that studies the importance of supporting these institutions and their entrepreneurial projects in Algeria, where these institutions are considered a mainstay To advance the economy through its contribution to creating wealth as well as providing jobs.

We also conducted a field study to the National Unemployment Insurance Fund, Bordj Bou Arreridj Agency, to find out the extent of its contribution to financing emerging projects by studying the number of completed projects as well as their development during a certain period of time.

Keywords : support, accompaniment, projects, Entrepreneurship.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	**I–II**
قائمة الجداول والأشكال	**IV**
مقدمة	**أ–ب–ت–ث**
الفصل الأول: الإطار النظري للمشاريع المشاريع المقاولاتية	
تمهيد الفصل الأول	**02**
المبحث الأول: مدخل عام للمشاريع المقاولاتية	**03**
المطلب الأول: نشأة المشاريع المقاولاتية واتجاهاتها الفكرية	**03**
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ حوكمة المؤسسات	**05**
المطلب الثالث: ماهية المقاول	**09**
المطلب الرابع: الثقافة والروح المقاولاتية	**13**
المبحث الثاني: مرافقة المشاريع المقاولاتية	**14**
المطلب الأول: تعريف المشاريع المقاولاتية	**14**
المطلب الثاني مرافقة المشاريع المقاولاتية وخصائصها	**19**
المطلب الثالث: أساليب المرافقة للمشاريع المقاولاتية	**21**

خلاصة الفصل الأول	**23**
الفصل الثاني: دراسة حالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة برج بوعريريج	
تمهيد الفصل الثاني	**25**
المبحث الأول: تقديم عام حول الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	**25**
المطلب الأول: ماهية الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	**25**
المطلب الثاني: مجالات النشاط المقررة وشروط الاستفادة من الجهاز	**37**
المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة وصيغ التمويل	**32**
المبحث الثاني: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة برج بوعريريج	**35**
المطلب الاول: المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	**35**
المطلب الثاني: تطور المشاريع المستحدثة واهميتها الاقتصادية	**39**
خلاصة الفصل الثاني	**44**
خاتمة	**46**
قائمة المصادر والمراجع	**47**
قائمة الملاحق	**56**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المعايير الكمية لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	16
2	مستويات التمويل الثلاثي في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.	34
3	المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب القطاعات الاقتصادية من 2015 الى 2020.	35
4	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس من 2015 الى 2020.	37
5	توزيع اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية من 2015 الى 2020.	38
6	توزيع اليد العاملة حسب الجنس من 2015 الى 2020.	39
7	تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب القطاعات الاقتصادية من 2015 الى 2020.	40
8	تطور إجمالي المبالغ المستثمرة من طرف الصندوق فرع ولاية برج بوعريريج من 2015 الى 2020.	42

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مسارات المقاول	12
2	خصائص المرافقة	21
3	مراحل تكوين المشروع لدى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.	32
4	المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب القطاعات الاقتصادية من 2015 الى 2020.	36
5	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس من 2015 الى 2020	37
6	توزيع اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية من 2015 الى 2020.	38
7	توزيع اليد العاملة حسب الجنس من 2015 الى 2020.	39
8	تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق من 2015 إلى 2020	41
9	تطور إجمالي المبالغ المستثمرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج	43

مقدمة

مقدمة

في ظل التغيرات العديدة والمختلفة التي يشهدها الاقتصاد العالمي ، والتحولات الناتجة عن ظاهرة العولمة أصبحت المشاريع المقاولاتية تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الأمر الذي جعلها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل، والزيادة في مستويات الإنتاج، وكذا الزيادة في العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي يتم إنشائها، بالإضافة إلى دورها في تشجيع الابتكار من خلال إنشاء مؤسسات جديدة، وتشجيع إقامتها وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، ولذلك أولت دول كثيرة اهتماما متزايدا بهذه المشاريع المقاولاتية، وقدمت لها الدعم بطرق مختلفة، وفقا للإمكانيات المتاحة.

في الجزائر وإدراكا منها بأهمية المشاريع المقاولاتية كبديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من الوضعية الحرجة التي عرفها اقتصادها نهاية الثمانينات من القرن الماضي، والناتجة أساسا عن عجز المؤسسات العمومية في لتحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه قامت الدولة الجزائرية باستحداث عدة أجهزة متخصصة في تمويل ومرافقة حاملي المشاريع في جميع المراحل بهدف محاربة الفقر والبطالة من جهة، ومن جهة أخرى خلق مشاريع صغيرة ومتوسطة منتجة تساهم في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات ونذكر منها: الوكالة الوطنية لترقية لاستثمار (ANDI)،والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ،و الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC) والذي سنتناوله كحالة للدراسة في الجانب التطبيقي من هذا العمل .

أولا: طرح الإشكالية

في سياق الجهود الرامية الى ترقية وتطوير المشاريع المقاولاتية في الجزائر، انشات الدولة الجزائرية العديد من أجهزة الدعم لمساعدة الشباب البطال في تجسيد أفكارهم وتحويلها الى مشاريع على ارض الواقع لذلك فان التساؤل الرئيسي الذي نحاول ان نجيب عليه من خلال معالجة موضوعنا هو:

هل يساهم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في دعم وتشجيع المشاريع المقاولاتية في الجزائر؟

وهذا التساؤل يقودنا الى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يساهم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في دعم المقاولاتية وتحقيق التنمية؟
- كيف يساهم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في تمويل وانشاء المشاريع المقاولاتية؟

ثانيا– الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية محل الدراسة نحاول اختبار صحة مجموعة من الفرضيات وهي:

- يساهم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في دعم المقاولاتية وتحقيق التنمية من خلال توفير مناصب شغل وخلق الثروة وتنويع الهيكل الاقتصادي للبلد.
- يساهم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في دعم وتشجيع المشاريع المقاولاتية في الجزائر، من خلال المساعدة المالية والفنية ومرافقة أصحابها في كل مراحل المشروع.

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الدور الذي يلعبه الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في تشجيع حاملي المشاريع على إنشاء مقاولات تساهم في التنويع الاقتصادي من جهة، وتوسيع المداخيل وخلق مناصب الشغل من جهة أخرى.

رابعا: أهداف البحث:

-التعرف على المقاول والمشاريع المقاولاتية وأهم المفاهيم المرتبطة بها.

-معرفة الخصائص والأهمية التي تتميز بها المشاريع المقاولاتية.

-التعرف على الدور الذي يلعبه الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في تمويل وإنشاء المشاريع المقاولاتية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث جاء للأسباب التالية:

-أهمية المشاريع المقاولاتية بالنسبة للدولة الجزائرية في الوقت الراهن.

-الرغبة في الإحاطة بكل ما يتعلق بآليات تمويل المشاريع المقاولاتية.

-التفكير في إنشاء مشروع مصغر في المستقبل.

-مساعدة الطلبة المتخرجين نحو التوجه للفكر المقاولاتي.

-الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد من شأنه ان يحظى باهتمام الباحثين.

-أهمية الموضوع و الرغبة الذاتية لمعرفة طريقة عمل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

سادسا: حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

-الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية بوكالة برج بوعريريج للصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC .

-الحدود الزمانية :خلال الفترة (2015 الى 2020).

-الحدود الموضوعية :تتناول الدور الذي يلعبه الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC ولاية برج بوعريريج في دعم المشاريع المقاولاتية وتأثيرها على التنمية المحلية.

سابعا: منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بأهم جوانب البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي، الذي يناسب الجانب النظري للموضوع من خلال استعراض الجوانب النظرية، والتأصيل العلمي لمختلف المفاهيم لمتغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات المجمعة في الجانب التطبيقي، بالإضافة إلى الاعتماد على أسلوب دراسة حالة وهذا بعرض المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاط الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ببرج بوعريريج، وتحليل المعطيات والنتائج ومناقشتها.

ثامنا: الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت البحث في بعض جوانب الموضوع نذكر:

1-دراسة محمد قوجيل بعنوان : دراسة وتحليل سياسات دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2016 والتي عالجت مدى فعالية السياسات الحكومية في دعم وتنمية الروح المقاولاتية في الجزائر، ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر ما يلي :

✓تمثلت النتائج العامة للدراسة في أن إستراتيجية دعم المشاريع المقاولاتية يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، ولا يقتصر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسؤولية.

✓كما أظهرت هذه الدراسة ضعف فعالية سياسات دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر، حيث توصلت إلى أن المشاريع المقاولاتية تواجه قيود كثيرة في الجزائر، من حيث الدعم الاجتماعي والثقافي، والبيروقراطية والفساد الإداري، وإشكالية التمويل وضعف النظام المالي، ونقص المهارة أو التكوين، بالإضافة لصعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع...الخ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع وتسهيل المشاريع المقاولاتية، فإن مرتبة الجزائر أخذت بالانخفاض في ترتيب البنك الدولي باستمرار في السنوات الأخيرة من المرتبة 116في عام 2007 إلى المرتبة 154في عام 2015.

2-دراسة نادية دباح بعنوان: دراسة واقع المشاريع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012 ،والتي عالجت إمكانية تنشيط عملية إنشاء الجديدة في الجزائر من خلال تنمية روح المقاولاتية، وتثمين الخبرات المكتسبة للأفراد وذلك في ظل الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال دعم وترقية المشاريع المقاولاتية، ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر ما يلي:

✓إن معظم المقاولين قد قاموا بإنشاء مؤسساتهم بالاعتماد على مواردهم الخاصة، وتكمن أسباب ذلك في عدم الرغبة في الاستعانة بإحدى أجهزة دعم المشاريع المقاولاتية عند بعض المقاولين، وعدم وجود حاجة للاستعانة بها عند البعض الآخر وحتى في ظل وجود حاجة إليها فلم يتسنى لنسبة كبيرة من المقاولتين الاستفادة من خدماتها نظرا لاقتناعهم بصعوبة الحصول على دعمها، وطول مدة الانتظار اللازمة لذلك.

✓إن المقاول يرى في عملية إنشاء مشروع وسيلة مناسبة لتحقيق كسب مادي يسمح له بتحسين مستواه المعيشي، الأمر الذي دفعه بدرجة عالية إلي إنشاء المشاريع المستقلة.

3-دراسة كلثوم مرقوم بعنوان: دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المشاريع المقاولاتية في الجزائر حالة الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2020 التي تطرقت الى استعراض تجربة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في تمويل المشاريع المقاولاتية ومن اهم النتائج المتوصل اليها:

-اصدار الجزائر للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حددت الإطار التشريعي والقانون لها بما يضمن حسن عملها وتطورها.

-لقد قامت الجزائر بعدة إجراءات، واعتماد عدة برامج واليات ساعدت على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصبح المحرك الأساسي للتنمية والحد من استمرار تزايد البطالة.

-تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لامتيازات المالية والجبائية.

-تركيز أصحاب المشاريع على الاستثمار في قطاعات الخدمات والنقل وعزوفهم عن الاستثمار في القطاعات المنتجة

الفصل الأول:

الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية

تمهيد:

أصبح مصطلح المقاولاتية شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث اصبحت حاليا من اكثر المجالات الخاضعة للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو، ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد في قدرتها (المقاولاتية)على الرفع في مستويات الإنتاج، وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها و تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال من خلال ما توفره من مناصب شغل.

ونظرا للأهمية البالغة للمقاولاتية سنتطرق في هذا الفصل إلى كل من ماهية المقاولاتية، ثم تطرقنا الى ماهية المقاول وكذا المشاريع المقاولاتية بعدها مرافقة المشاريع المقاولاتية وأخيرا الثقافة والروح المقاولاتية.

المبحث الاول: مدخل عام للمقاولاتية

مع تزايد الاهتمام بالمقاولاتية التي أصبحت محل دراسات عدد كبير من الباحثين هذا ما أدى الى اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمفهومها، لذلك فمن المهم تتبع مراحل نشأتها وذلك عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها.

المطلب الأول: نشأة المقاولاتية واتجاهاتها الفكرية

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المشاريع المقاولاتية، ومع بداية التسعينات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة سير العملية ككل، نوجزها فيما يلي:

أولا– المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي:

تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاولاتية عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، فعرفت في سنة 1616من طرف "مونتش ريستيون(Montchrestien) "وكانت تعتبر الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان انجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة، وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، وانجاز الطرق، وضمان تزويد الجيش بالطعام، بالإضافة إلى غيرها من المهام، وقد توصل J.B.SAY سنة 1755 و R.CANTILLON سنة 1803 إلى تعريف المقاول أنه شخص يوظف أمواله الخاصة، يشتري ويستأجر ويبيع وينتج بأسعار غير أكيدة، وعليه تحمل كل المخاطر المتعلقة بنشاطه والسوق والأسعار وحتى الظروف الطبيعية، و في هذه الفترة انحصرت المقاولاتية في الفلاحة والتجارة، عام 1852 أضاف الباحث "صاي" Say مفهوم المقاول الصناعي وعرفه بالشخص الذي يملك القدرة على تطبيق العلم والمعرفة واستغلالهما من أجل منفعة عامة، وهو الذي يحدد الاحتياجات ويسعى إلى تغطيتها من خلال استغلال كل عوامل الانتاج واستخدام مؤهلاته ومواهبه وتقبله للمخاطر.[1] عام 1967 قام "شومبتر" SCHUMPETER الذي لقب بأب المقاولاتية بدراسات عرف من خلالها المقاول أنه شخص مبدع يسعى إلى تغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بشتى الطرق تساعده على إبراز قدراته الابداعية والابتكارية".

[1] –محمد علي جودي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، دكتوراه علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014–2015، ص–ص (3–5).

إن الاتجاه الاقتصادي تتمتع بأهمية كبيرة، حيث ساهم في إعطاء أسس تاريخية لمفهوم المقاولاتية، غير أن هذا الاتجاه الذي استمر إلى غاية السبعينيات لم يساهم كثيرا في تحسين فهمها للظاهرة، نظرا لاتساع وتشعب مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية

ثانيا: المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد:

لقد تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص الشخصية له، حيث حاولت إيجاد خاصية رئيسية، أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول، فنجد أعمال D.McClleland في بداية الستينات الذي بين من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الانجاز، بمعنى الحاجة للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه .

ثالثا: المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي:

لقد كثر الاهتمام في هذا الاتجاه بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، كما ركز أيضا على أهمية التغيير الذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يشتغل فيه المقاول إلى قطاع أخر ذو مردودية أحسن وانتاجية أعلى، أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو ينسقها بطرق جديدة تعطي أكثر إنتاجية.

وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال Drucker الذي أشار في مطلع الثمانينات إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز على أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين، فبالنسبة له تكمن أسباب نجاح المقاول حسبه في الابداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات: " يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع، وعن المؤشرات التي تدل على الابتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم أيضا الاطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح وتطبيقها"، ويعتبر GARTNER أيضا من رواد هذا الاتجاه حيث اقترح على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء مؤسسة جديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هو عليه وقدم نموذجا

يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة له أربعة أبعاد تتمثل في المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة ويعتبر الباحث أن مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي[1]:

- البحث عن الفرصة المناسبة؛
- جمع الموارد.
- تصميم المنتج.
- إنتاج المنتج.
- تحمل المسؤولية أمام العدالة والمجتمع.

المطلب الثاني المقاولاتية (تعريفها، خصائصها، أهدافها، مقارباتها، استراتيجياتها)

للمقاولاتية عدة تعاريف وخصائص وأهداف ومقاربات وكذلك عدة استراتيجيات والتي نوضحها فيما يلي:

اولا: مفهوم المقاولاتية:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمقاولاتية نذكر منها:

-**التعريف الأول**: تعرف بأنها السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي. [2]

-**التعريف الثاني** :المقاولاتية ENTRPRENESHIPهي كلمة انجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية ENTRPRENEUR وقد ترجمت من قبل الكبيكيين إلى اللغة الفرنسية ENTERPRENARIAT والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة.[3]

-**التعريف الثالث** :يعرف ALAIN FAYOLLE المقاولاتية على أنها: "خلق الثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر والتي يندمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.[4]

1-محمد علي جودي، **مرجع سابق**، ص (8-9).

[2] لفقير حمزة، **دورة التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد، 12المجلد 1، جامعة برج بوعريريج،2015 ص119.

[3]محمد شقرون، **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، مذكرة ماجستير تخصص الإبداع والمقاولاتية**،كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، الدفعة 2014-2015، ص2.

[4] نفس المرجع، ص3.

-**التعريف الرابع** :أما بالنسبة للأنجلوسكسون وخاصة الأمريكيين فقد استعملوا المصطلح منذ التسعينات من القرن الماضي إذ نجد أن البروفيسورHAWARD STEVENSON يوضح بأن المقاولاتية عبارة عن فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها وبالتالي فهي الأفعال والعمليات التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة وتجسيدها على أرض الواقع من أجل خلق الثروة[1].

-**التعريف الخامس** :يعرف BERANGER وآخرون المقاولاتية بطريقتين[2] :

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة السيرورات لدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل اشمل إنشاء نشاط.
- على أساس أنها تخصص جامعي أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق الثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة الخطر بشكل فردي.

مما سبق من التعريفات يمكن تحديد تعريف المقاولاتية بأنها هي فعل أو مجموعة أعمال ترتكز على الإبداع، تتضمن إعطاء الموارد المتاحة حاليا والقدرة على خلق قيمة جديدة مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك، وبالمقابل الحصول على إشباع معين.

ثانيا– خصائص المقاولاتية:

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن المقاولاتية تتميز بالخصائص التالية:

-تساهم المقاولاتية في عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى الإبداع بمختلف أشكاله.

-هي عبارة عن مجموعة من المهارات الإدارية والإبداعية التي تستند على المبادرة الشخصية وتحمل المخاطرة في ظل بيئة سريعة التغيير.

-هي مسار يتبعه الفرد المقاول لإنجاز عمل مقاولاتي خاص به.[3]

---

[1] صندرة سايبي، **سيرورة إنشاء مؤسسة وأساليب المرافقة**، دار المقاولاتية، قسنطينة، 2008-2009، ص 6-7.

[2] خذري توفيق، حسين بن الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المسارات والمحددات**، الملتقى الوطني حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6 ماي 2013، ص05.

[3] الحدي نجوية، **المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، العدد الرابع، ص96.

-يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق في اكثر الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين لديها؛

-بساطة الهيكل التنظيمي من حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية.[1]

ثالثا- أهداف المقاولاتية:

للمقاولاتية عدة أهداف نذكر منها:

-المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل، وتقليل البطالة، مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي.

-المساهمة في نمو الاقتصاد، إذ أصبحت المقاولة تلعب دورا هاما في تطوير الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة.

-المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمكن من خلالها اظهار امكانياتها في مجال الاعمال.

-المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع[2].

رابعا- مقاربات المقاولاتية:

هناك مجموعة من المقاربات نذكر منها:

1-**المقاربة الوصفية** : هي التي سعت إلى فهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلها، كان استعمال هذه المقاربة لتحليل المقاولة في السبعينات من القرن العشرين نظرا لكون التحليل فيها يستند وبشكل كلي على العلوم الاقتصادية حيث تم تعريف المقاول بوظائفه الاقتصادية والاجتماعية وبوصفه لخصائصه ومميزاته.

2-المقاربة السلوكية : التي سعت إلى تفسير نشاطات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة.

[1] بشيرة حجاج، **تقييم أداء مقاولات البناء**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2013، ص5.

[2] مولاي حاجة مباركة وآيت جميلة، **الرغبة المقاولاتية عند الطلبة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة سعيدة، ،2016ص21.

3-المقاربة المرحلية : التي حللت وفق منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تمنع وتعيق الروح المقاولاتية، وتعرف المقاربة المرحلية على أنها : مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول المقاولاتية إلى غاية تبتني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول إلى مجال المقاولة وهذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة.

خامسا- استراتيجيات المقاولاتية وأبعادها:

للمقاولاتية عدة استراتيجيات منها [1]:

1-الإبداع : وهو تطوير الأفكار الابتكارية، التي تعكس وتستجيب للفرص في المنظمة، وهو يعتبر الخطوة الأولى للابتكار، ويساهم في نجاح المنظمة على المدى الطويل.

2-الابتكار : حيث أشار بعض الباحثين إلى أن المنظمة الابتكارية، هي تلك المنظمة التي تبتكر أشياء ذات قيمة في الخدمات والأفكار والإجراءات والعمليات ضمن مجموعة من العاملين مع بعضهم بعضا في ظل الإطار الاجتماعي للمنظمة.

3-التفرد (التميز) : قد تم تعريف التفرد بأنه فريد من النوع، وبديع ووحيد، إن التفرد يكون في منظمات الأعمال من خلال قدرتها على التميز عن غيرها من المنظمات الأخرى المنافسة، في نفس قطاع الأعمال، سواء كان ذلك بطبيعة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، أو طبيعة الموارد التي تمتلكها، وهذا يمكننا من تحقيق الاستمرارية وتقديم المنتجات الأفضل.

4-الأخذ بالمخاطرة : تعرف على أنها ما يتم أخذه بعين الاعتبار مع إمكانية التعرض للخسارة.

5-المبادأة : هي المشاركة في مشاكل المستقبل والحاجات والتغيرات ومدى تقديم منتجات جديدة. كما تتضمن المقاولاتية ثلاثة أبعاد رئيسية وهي[2] :

أ- الأفراد :حيث يلعب الأفراد دورا محوريا في المقاولة، فخصائص الفرد النفسية والاجتماعية وحتى الديمغرافية تعزز او تحد من قدراته.

[1] بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ،2010ص- ص53،75.

[2] نعمة عباس الخفاجي وإيهاب سمير زهدي القبج، **ريادة الأعمال الداخلية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2015ص28.

ب– البيئة :فتغيير البيئة وتعقيدها، يشكلان فرص جديدة، أو تهديدات محتملة لتوليد أعمال جديدة.

ج – المنظمات :حيث تنتهي المشروعات المقاولاتية الجديدة، إلى تكوين منظمات جديدة لها خصائص وأنظمة، وهياكل تنظيمية محددة وإستراتيجيات تمكنها من اختًراق الأسواق أو تكوينها وحماية وضعها التنافسي، وتملكها للموارد التي تعمل على تحويلها الى منتجات ذات قيمة لزبائنها، وتتكون المنظمات من الأفراد الذين يمتلكون المهارات والمواهب والقيم والمعتقدات، والايمان بان العمل سويا من الممكن ان يأتي بخلق أشياء جديدة ومنظمة.

المطلب الثالث: ماهية المقاول

سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف المقاول الذي يعتبر نواة المشاريع المقاولاتية وكذا تحديد المواصفات الشخصية له وأهم مساراته وكذا أنماطه التي تجعله فردا مختلفا عن بقية أفراد المجتمع.

اولا: مفهوم المقاول: لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول "ENTERPRENEUR"ظهر في فرنسا خلال القرن 16 وهي كلمة مشتقة من الفعل "ENREPRENDER"والذي معناه باشر التزم تعهد، وبالنسبة للغة الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة "ENTERPRENEUR»للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية، ويعتبر الاقتصادي R.CANTIOLLON أول من وضع مفهوم للمقاول: " المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين[1]."

وبينما يرى Bird أن " المقاولين كالزئبق أشخاص محبين للأفكار الجديدة، مفكرون، مخططون، يحسنون التصرف إنهم يقتنصون الفرص، مبدعون، غير عاطفيين[2]."

ويعرفه فايول Fayolle "المقاول يمثل الفرد المقبل على المستقبل والذي يعيش حالة عدم اليقين، يقدم منتوجات جديدة، أو خدمات جديدة ويباشر في عمل يحتوي على مخاطرة[3]"

[1] محمد علي جودي، مرجع سابق، ص 15.

[2] ابراهيم بشير، **دور الاختيارات الاتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية**، دراسة مقارنة للمقاولين الشباب بالجزائر ANSEJ ومع معهد IFEجزر موريس، ماجيستر، علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة ،2011، ص45.

[3] محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، دكتوراه، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص26.

كما عرفه **دراكر**" :هو الذي ينظم وينفذ الفرص، وهو الذي يحصل على الموارد والعمالة والمواد والموجودات الأخرى بتوافق لجعل قيمتها أكبر من ذي قبل[1]"

من خلال التعاريف المذكورة سابقا يمكن تحديد تعريف للمقاول كالتالي:

المقاول هو ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل مع توفر الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع الى ابتكار يجسد على ارض الواقع، من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة.

ثانيا: المواصفات الشخصية للمقاول

يتصف المقاول بمجموعة من المواصفات التي تتفاعل بواسطة جملة من الظروف والمتغيرات البيئية والعائلية والنفسية والاجتماعية والشخصية وهي تتجسد من خلال السلوك لإنشاء دوافع معينة.

على الرغم من اختلاف الناس واختلاف طبقاتهم الاجتماعية إلا أن جميعهم يشتركون في بعض الخصائص أهمها:[2]

- **الاستعداد والميل نحو المخاطرة** :سواء كانت عند بدء المشروع أو أثناء تشغيله، ويلاحظ أنه كلما زادت درجة الرغبة في النجاح يزداد الميل والاستعداد نحو المخاطرة.
- **الرغبة في النجاح** :يعرف المقاولون أهدافهم جيًدا أو يعملون بمثابرة لتحقيقها.
- **الثقة بالنفس** :يملك المقاولون الثقة بالنفس ولا يخافون من ارتكاب الأخطاء فهم يعلمون انه جزء من ضريبة العمل الحر.
- **الاندفاع للعمل** :عادة ما يظهر المقاولون مستوى من الاندفاع الذاتي للعمل، والتميز أعلى من الآخرين وتأخذ شكل العناد والرغبة في العمل الشاق.
- **الاستعداد الطوعي للعمل ساعات طويلة** :غالبا ما يداومون أيام الأسبوع كاملة حتى يحققون المنافسة.
- **المنهجية والنظام** :للمقاول القدرة على ترتيب وتنظيم الوقت مع رؤية الصورة بشكلها الواقعي وبأدق تفاصيلها.
- **الالتزام** :لابد للمقاولين من إدامة تركيزهم على أهدافهم وتخطيط أنشطتهم المختلفة لأنه توجد علاقة بين الالتزام ومستوى نجاح العمل.

[1] حمد جودت ناصر وغسان العمري، **قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع ،2011، ص 147.

[2] محمد شقرون، **مرجع سابق**، ص23.

- **التفاؤل** :يمتلك المقاولون خاصية التفاؤل فعندهم تحويل الفشل إلى نجاح يشبه تحويل طاقة سلبية إلى إيجابية.
- بالإضافة إلى الإبداع، المبادرة، روح الفريق، القيادة، التحفيز، حس المسؤولية.

ثالثا: أنماط المقاول ومساراته.

للمقاول عدة أنماط ومسارات نوجزها فيما يلي:

01- أنماط المقاول:

للمقاولين أربعة أنماط هي [1]:

-**المسيرون والمبتكرون** :هذا النوع من المقاولين يتميزون بحاجة قوية للإنجاز الفردي، "لأنهم لم يتمكنوا من تحقيق فكرة أو مشروع في المؤسسة التي كانت توظفهم "، فهم لا يعتبرون الاستقلالية هي الهدف الأساسي لنشاطهم على مستوى المؤسسة، فهم يفضلون النمو والتطور التقني، من جانب آخر، هم لا يعتبرون الرقابة المالية للمؤسسة كأولوية.

-**المقاولون المالكون** :هؤلاء صاروا مقاولون لتلبية رغبتهم في السلطة السابقة التي تحظى فيها أبعاد الاستقلالية والمكانة بأهمية ثانوية مقارنة بالرغبة في الإنشاء وكنتيجة لذلك فهم يمتلكون رغبة قوية للاستقلالية المالية والتي تدفعهم عاجلا أو آجلا إلى تحديد نمو المؤسسة من أجل الاحتفاظ بالرقابة.

-**المقاولون التقنيون** :هؤلاء المقاولون كمناضلين في المؤسسات الصغيرة: هذا الإصرار يبقي المؤسسة في حجم صغير مرتبط بالدافع السلبي لبعض المقاولين، إن معظم المقاولين في هذه المجموعة لذم خبرة من خلال مشكلة مهنية أو نفسية في مرحلة ما من حياتهم، هذه المرحلة انتهت بأزمة مهنية حادة أدت بهم إلى ترك مؤسستهم، وعليه فإن إنشاء المؤسسة بالنسبة لهم أخذ شكل ردة فعل دفاعية ضد التهديدات التي تقف عائقا أمام التطور المهني للمقاول.

-**المقاولون الحرفيون** :الدوافع الأساسية لهذه الفئة من المقاولين هي الاستقلالية المهنية، هذه الدوافع بالنسبة لهم أكثر أهمية من النجاح الاقتصادي، يتمثل الهدف الأساسي والمفضل لهذا النوع من المقاولين في استمرارية مؤسساتهم، وهذا يمر غالبا عبر البحث عن وضعية محمية في السوق.

02- مسارات المقاول:

من بين المسارات التي يتخذها المقاول هي [2]:

[1] محمد قوجيل، مرجع سابق، ص 28.

[2] خذري توفيق، حسين بن الطاهر، مرجع سابق، ص 10.

-**المسار العائلي** : رئيس المؤسسة يفوض للإشراف عليها من العائلة، ويقوم بتطويرها، كما قد ينشئ مؤسسة في إطار العائلة من خلال تعبئة مدخراتها، مستعملا علاقاته، ومستعينا التكنولوجيا.

-**المسار السياسي** : رئيس المؤسسة شارك شخصيا في حرب التحرير الوطنيٍ قبل أن ينشأ مؤسسته.

-**المسار الجامعي** : رئيس المؤسسة حامل لشهادة جامعية، وبمساعدة عائلته أو بدونها ينشئ أو يطور مؤسسته، ويعتبر منفتح ويحاول تطبيق معارفه المكتسبة في الجامعة.

-**مسار المهاجر** : رئيس المؤسسة مهاجر سابق أو ابن له، يحول إلى الجزائر نشاط أنشأه في الخارج أو ينشئه في الجزائر كامتداد لنشاطه الخارجي.

-**مسار القطاع العام** : رئيس المؤسسة هو موظف سابق، إطار سامي أو متوسط في القطاع العام الإداري أو الاقتصادي، اكتسب خلال حياته المهنية كفاءات مكنته من إنشاء علاقات مفيدة في أعماله.

-**مسار الانفتاح** : رئيس المؤسسة في الغالب تاجر سابق، استغل الانفتاح على التجارة الخارجية فانفتح على المنافسة ليبحث عن إنتاج سلع أو خدمات.

-**مسار المخاطر والمغامر** : بالنسبة لهذا المقاول فالمؤسسة مكان لتكوين الثروة، فيمارس الغش مع جميع البنوك والتلاعب مع أملاك الدولة والتحايل على القوانين...الخ.

الشكل رقم 01: مسارات المقاول

المصدر: من اعداد الطالبين

المطلب الرابع: الثقافة والروح المقاولاتية

للثقافة والروح ا المقاولاتية دور كبير في تدعيم وتشجيع المقاولاتية والتي نوضحها فيما يلي:

أولا: الروح المقاولاتية: ما يميز روح المقاولاتية تداخلها مع مفهوم روح المؤسسة إلا أن هذا الأخير عبارة عن "مجموعة من المواقف الإيجابية والعامة تجاه مفهوم المؤسسة والمقاول.

أما روح المقاولاتية أشمل من ذلك حيث إضافة إلى ذلك نجد المبادرة وحب العمل وتعرف بأنها عبارة عن العقلية التي تؤدي بالفرد السلبي إلى الأخذ بالمبادرة لمواجهة التحديات وليصنع بنفسه مستقبله المهني الشخصي.

تعرف أيضا بأنها: مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية وتعكس سلوكها وتصرفها، حيث لم يتفق الباحثين على حصرها لكن يمكن ان نلخصها في اهم في النقاط التالية: التحدي والإصرار، المخاطرة واقتحام الغموض، المبادرة، استكشاف الفرص، الإبداع والتجديد، الاستقلالية.[1]

ثانيا: الثقافة المقاولاتية

هو مفهوم يخضع لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث تعرف الثقافة بشكل عام على أنها:

- التلاؤم أو التوافق مع العوامل المحيطة، وتتضمن الثقافة كذلك الأفكار المشتركة بين مجموعات الأفراد وكذا اللغات التي يتم من خلالها إيصال الأفكار بها، وهو ما يجعل من الثقافة عبارة عن نظام لسلوكيات مكتسبة [2].
- مجموعة القيم المشتركة المتقاسمة بين أطراف المجتمع والتي يستعملونها في التعاملات والتبادلات [3].

من خلال ما سبق يمكن تعريف ثقافة المقاولاتية على أنها[4] : مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، ابتكار في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات،

---

[1] بوشامخ خولة، **دور الثقافة المقاولاتية في إنشاء مؤسسات مصغرة عبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014،ص 06.

[2] سليمة سلام، ثقافة المؤسسة و التغيير، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم الاقتصاد و التسيير، جامعة الجزائر**، سنة،2004-2003، ص10.

[3] يحياوي مفيدة، **إنشاء مؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافة؟**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: المقاولاتية، التكوين وفرص العمل، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام : 08/07/06 أفريل 2010 ،ص:07.

[4] بلقاسم ماضي، عبير حفيفي، **ثقافة المؤسسة والمقاولاتية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 8/7/6 أفريل 2010، ص07.

التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط ،اتخاذ القرارات، التنظيم والمراقبة .كما أن هناك ثلاث أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي: العائلة، المدرسة، المؤسسة.

ويلخص نموذج(J.-P SABOURIN et Y. GASSE) مفهوم الثقافة المقاولاتية، حيث يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بين فئة المتعلمين وبالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولاتية حيث ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة إيجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد والإمكانيات المقاولاتية. أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم إلى ثلاث مجموعات

أولا: المسبقات :وتمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد. حيث لاحظ الباحثان بأن الطلبة الذين لديهم آباء يعملون لحسابهم الخاص لديهم إمكانيات مقاولاتية أكبر بالمقارنة مع الآخرين.

ثانيا: الاستعدادات :وهي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول. وهي المحفزات، المواقف، الأهلية والفائدة المرجوة، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.

ثالثا: تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في المشروع: وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية (انقطاع)، فكلما زادت كثافة الدوافع المحركة فهي تشجع الأفراد أكثر على خلق المشاريع، والأفراد الذين يملكون إمكانيات وقدرات مقاولاتية أكبر فهم يحتاجون لدوافع محركة أخف.

المبحث الثاني: مرافقة المشاريع المقاولاتية

من خلال هذا المبحث نحاول تسليط الضوء على أهم المفاهيم النظرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومرافقة المشاريع المقاولاتية مع الإشارة إلى أساليب المرافقة في إنشاء المشاريع وخصائصها الجيدة.

المطلب الأول: المشاريع المقاولاتية:

للمشاريع عدة تعاريف تختلف من بلد إلى آخر، ومجموعة من الخصائص التي تتميز بها، كما ان تعرف المشاريع التي سنوضحها فيما يلي:

أولا– مفهوم المشاريع المقاولاتية:

ان مفهوم والمشاريع المقاولاتية يتقارب بشكل كبير مع مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تختلف هذه التعاريف من بلد إلى آخر، ومن منظمة إلى أخرى على حسب المعيار المعتمد في التعريف لذا سنحاول إدراج بعض التعاريف المختلفة:[1]

-**تعريف الإتحاد الأوربي** :حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سنة 1996، ويركز هذا التعريف على ثلاثة أبعاد: عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرفت الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

-المشروع المصغر : يشغل أقل من 10 أفراد.

-المشروع الصغير : هو الذي يتوافق مع معايير الاستقلالية ويشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعماله السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيته السنوي 27 مليون أورو.

-**تعريف منظمة العمل الدولية** :تعرف منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة بأنها: "وحدات صغيرة الحجم جدا، تنتج وتوزع سلع وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا، وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكون مداخيله غير منتظمة وتوفر فرص عمل غير مستقرة وتدخل ضمن القطاع غير الرسمي وهي غير مسجلة ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصائيات الرسمية."

-**تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** :عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشاريع الصغيرة أنها: تلك المشروعات التي يعمل بها من 15 إلى 19 عامل، أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عامل [2].

-**تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا** :اعتمد اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيار العمالة كمعيار أساسي لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدم التعريف التالي:

---

1 شوقي جباري وشرقي خليل، **فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 1819-افريل2012، ص 6.

2 نفس المرجع، ص7.

-من 1 إلى 9عمال.... مشروعات عائلية وحرفية.

-من 10إلى 49 عامل.. مشروعات صغيرة.

-من 50 إلى 99 عامل مشروعات متوسطة.

-أكثر من 100عامل ... مشروعات كبيرة.

-**تعريف المشرع الجزائري** :اعتمد في تعريفها على تعريف الاتحاد الأوروبي، حيث استند إلى القانون التوجيهي رقم 02-18/1، المؤرخ في 10 جانفي 2017 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد مرجعا لكل برامج المساعدة والدعم لهذا النوع من المؤسسات [1].

يلخص الجدول التالي المعايير الكمية المعتمدة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (1): المعايير الكمية لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعيار / نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الاعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (الميزانية) (دج)
مصغرة	9-1		أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
صغيرة	49-10		أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
متوسطة	50	250	400 مليون الى 4 ملايير	من 200 إلى 1 مليار

المصدر: بالاعتماد على: المادة الثامنة والتاسعة والعاشرة من القانون رقم :17-02، المؤرخ في 10جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، 11 جانفي، 2017، ص :6.

ثانيا– خصائص ومزايا المشاريع المقاولاتية:

تتميز بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها كالاتي:

1–سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط : حيث تتميز بسهولة التأسيس مما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد وتعطي فرصة لاختيار النشاط والذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية وترقية المبادرات

[1] جبار بوكثير وسعيدة حركات، المقاولة من الباطن كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 2 ،2016 ،ص278.

الفردية، وإظهار المقدرة على الإبداع والاختراع، الأمر الذي جعل هذه المشاريع تفرض وجودها في كل انحاء العالم.[1]

2-استقلالية الإدارة ومرونتها : تتركز إدارة معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها.

3-إتاحة فرص العمل : توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين وذلك نتيجة استخدام أساليب انتاج وتشغيل غير معقدة في هذه المشاريع.

4-القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة : يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف منشآت الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير برامج وخطط إنتاجها.

5-أداة التدريب الذاتي : تعتبر هذه المشاريع مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارسة أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات.

6-ارتفاع جودة الإنتاج : بالنظر لاعتماد المشاريع الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة، فإن إنتاجها في الغالب يتسم بالدقة والجودة، لان الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل ذلك لان العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين[2]

7-تتميز هذه المشاريع بالجمع بين الإدارة والملكية والعمل، حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع.[3]

---

[1] رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ط1 ،1إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ،2008، ص45.

[2] ليث عبد الله القهيوي وبلال لمحمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2012، ص- ص (19-21).

[3] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002، ص20.

ثالثا: أهمية المشاريع المقاولاتية.

تعتبر المشاريع المقاولاتية حلقة مهمة في سلسلة تطوير اقتصاديات الدول، وتكمن أهميتها في قدرتها على المساهمة في عملية التنمية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

1-تعتبر الأداة الأساسية التي ينشط من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن دعمها يعتبر تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

2-تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، وكذا المساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات ما يخلق بعض التوازن في الاقتصاد الوطني.

3-يعتبر الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة ناجحة في تعبئة مدخرات الأفراد وإعادة ضخها في الحلقة الاقتصادية على شكل استثمارات.

4-تعد آلية فعالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة السعر لفائدة المواطنين ذوي الدخول المنخفضة، كما أنه بإمكانها إنتاج سلع لا تنتجها المؤسسات الكبيرة، وتملك القدرة على تلبية حاجات المستهلكين وهذا لتفاعلها المباشر معهم.

5-تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق توفير مناصب الشغل، ورفع معدلات الدخل الفردي.

رابعا: المعيقات والمشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

نورد أهم هذه المعيقات فيما يلي [2]:

1-كلفة رأس المال : إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتَّراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

2-التضخم : من حيث تأثير في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل، مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعتَّرض هذه المنشآت لمشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشاريع الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

---

[1] خالد رجم وحمزة بن ناصف وآخرون، **تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ورقلة، العدد06، جوان ،2017، ص75.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

3-التمويل : تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها وحداثتها، وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع نظرا لحرصهم على نقود المودعين.

4-المنافسة : تعتبر من بين المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأم مصادر المنافسة الواردات والمشاريع الكبيرة.

5-ندرة المواد الأولية : من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

6-الضرائب : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من حيث عدم توفير البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

المطلب الثاني: مرافقة المشاريع المقاولاتية وخصائصها:

لمرافقة المشاريع المقاولاتية عدة تعاريف وخصائص نوجزها فيما يلي:

أولا: تعريف مرافقة المشاريع المقاولاتية:

لمرافقة المشاريع المقاولاتية عدة تعريفات نذكر منها:

- التعريف الأول: حسب "أندري لتوسكي- **André Letouski**" فإن مرافقة المشاريع المقاولاتية هي "تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة، التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ"، أي أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي: استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة، تقديم خدمات، متابعة المؤسسة (المرافقة بعد الإنشاء)[1].

كما تعرف أيضا على أنها إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذا التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به.

[1] كمال زيتوني وكريم جايز، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص 4.

– **التعريف الثاني**: تعرف على انها عملية تعليم وتلقين، تساعد على تكوين الأفراد وذلك بنقل وتبادل المهارات والتجارب من الأشخاص المكلفين بمهنة المرافقة للمقاولتين تحت التجريب وذلك من أجل تزويدهم بالنصائح والإرشادات والمعلومات اللازمة وخلق القدرة لديهم على المبادرة.

– **التعريف الثالث**: تعرف المرافقة أيضا: بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط، حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى المساعدة[1].

من خلال التعاريف المذكورة سابقا يمكن تعريف مرافقة المشاريع المقاولاتية على أنها: عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات.

ثانيا– خصائص المرافقة:

لمرافقة المشاريع المقاولاتية مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:[2]

–المرافقة تستلزم الارتباط (فرد، مشروع): وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح "تأمين" المقاول والمشروع معا من مختلف الشاكل المتوقعة.

–**المرافقة ترتكز على الشخص** : عمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة، لابد للمقاول أن يستفيد منها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل.

–**المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص** : حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف، وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة

[1] محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 18-19أفريل،2011، ص4.

[2] محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة، المرجع نفسه، ص9.

المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لما يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، استهلاك الاستثمارات...الخ.[1]

-**المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل** : منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل للتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة توفير تقنيين متخصصين يمكنهم مساعدة هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية ، حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة.

والتي يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): خصائص المرافقة

المصدر: محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة، المرجع السابق، ص10.

المطلب الثالث: أساليب المرافقة للمشاريع المقاولاتية:

تتمثل أساليب مرافقة المشاريع المقاولاتية فيما يلي [2]:

– **التدريب** :يقصد به موافقة شخص انطلاقا من احتياجاته المهنية من أجل تنمية قدراته ومعارفه كما يمكن تعريف التدريب المقاولاتي بأنه "مرافقة فردية للمقاولين في مرحلة انطلاق المؤسسة، أوفي بداية مرحلة نموها، تهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة باكتساب وتنمية المهارات المطلوبة لتسيير المؤسسة".

[1] محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة، مرجع سابق، ص9.

[2] مهني أشرف، المرافقة المقاولاتية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3 ،2004، ص78.

– **التوجيه** :يمكن تعريف التوجيه المقاولاتي على أنه: "علاقة دعم تربط مقاول ذو خبرة بمقاول شاب أقل خبرة منه، من أجل مساعدته على برستُ كفاءاته الإدارية وذلك عن طريق التعلم "، ويسمح التوجيه بمساعدة المقاولين الشباب على مواجهة التغيير خصوصا في مرحلة انطلاق المؤسسة، وكذلك في مرحلة النمو التي تعتبر مرحلة حرجة أين يحتاج المقاولون إلى من يطمئنهم ويشجعهم.

– **التكوين** :يتجسد دور المرافق من خلال التكوين في تعليم المقاول كيفية مواجهة صعوبات عالم الأعمال بالإضافة إلى الخبرة اللازمة للتكيف معها وذلك من خلال تمرير رسائل عملية وفعالة، ويشمل التكوين الإجابة على انشغالات المقاولين في عدة مجالات منها: دراسة السوق، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع وغيرها، والتي تمكن المقاول من تجاوز كل مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة في أحسن الظروف.

– **الخبرة** :يقدم الخبراء للمقاولين تشكيلة متنوعة من خدمات المرافقة كل حسب مجال اختصاصه (خبير محاسب، خبير قانوني، الخ) يكتسب من خلالها المقاول معارف ومهارات تساعده على اتخاذ القرارات المناسبة.

– **الاستشارة** :تعرف بأنها: "تقديم خدمة ذات محتوى فكري، مكثف لفترة زمنية محددة، يتولاها مستشار دخيل عن المؤسسة، تهدف إلى تلبية احتياجات محددة لمؤسسة معينة كالرغبة في تحسين المردودية أو طرح منتج جديد في السوق.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حول نشأة المقاولاتية واتجاهاتها الفكرية وذلك من خلال تعريفها وأهدافها ومقارباتها، وكذلك استعراض أهم المصطلحات المرتبطة بها والتي من بينها (الثقافة و الروح المقاولاتية)، حيث تبين لنا بأن المشاريع المقاولاتية مفهوم مهم، نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تعد بأنها من أكثر العناصر أهمية في ديناميكية الاقتصاد المعاصر، لأن العديد من المشاريع المقاولاتية التي نتجت عنها، أصبحت مصدرا أساسيا لخلق أسواق وفرص عمل جديدة، ومن خلال هذا فقد قدمت هذه المشاريع المقاولاتية مساهمات كبيرة، من خلال إدخالها لمنتجات جديدة ذات قيمة عالية بالإضافة إلى محافظتها على التنافسية الاقتصادية العالمية.

بالإضافة إلى التعريف بالمقاول والمواصفات الشخصية له، وكذا إبراز أنماط المقاول ومساراته، الذي بدوره يعتبر العنصر الفاعل في المشاريع المقاولاتية.

كما تطرقنا إلى المرافقة في إنشاء المشاريع التي بدورها تعتبر من الاساليب المبتكرة لمساعدة أصحاب المشاريع في تجسيد أفكارهم عن طريق تدريبهم وتكوينهم لتمكينهم من كسب معارف وتطوير مهارات من شأنها تسهيل عملية إنشاء مشروع.

الفصل الثاني: دراسة حالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة برج بوعريريج

تمهيد:

في اطار الجهود الرامية لإنعاش الاقتصاد الوطني وترقية الاستثمارات الخاصة والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبغرض تشجيع المبادرات الفردية والعمل الحر والفكر المقاولاتي، أولت الدولة الجزائرية دعما واهتماما أكبر لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال إنشاء أجهزة مختصة في دعم وإنشاء ومرافقة هذه المؤسسات، ومن بينها الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC الذي يعد من اهم الأجهزة الداعمة للمؤسسات الناشئة من خلال الامتيازات والاعانات المقدمة من طرفها وهذا ما سنحاول التطرق اليه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: تقديم عام حول الصندوق الوطني للتامين عن البطالة**
- **المبحث الثاني: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة برج بوعريريج**

المبحث الأول: تقديم عام حول الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة الجزائرية في التسعينات، والناتجة عن الإصلاحات قامت الدولة بخوصصة الكثير من الشركات وحلها البعض الاخر منها ما نتج عنه تسريح بالجملة لليد العاملة هذا ما أثر سلبا على سوق العمل الذي ينعكس بدوره على الوضعية الاجتماعية، ولكي يتم التحكم في زمام الأمور كان لزاما على الدولة أن تقلل من حدة هذا الأثر وذلك باستحداث نظم جديد للحماية الاجتماعية والتي من بينها" الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "الذي أنشأ للتكفل بالعمال البطالين.

المطلب الأول :ماهية الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعمل على مساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لتسهيل إعادة الإدماج.

أولا: تعريف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

يعتبر الصندوق الوطني للتامين عن البطالة الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأسباب اقتصادية، بالإضافة لاعتباره من الأجهزة الهامة التي تهدف إلى تدعيم المشاريع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين، أصحاب المشاريع والذين تتراوح أعمارهم بين 30 ،55 سنة.

ثانيا: نشأة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

أسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق لـ 6 جويلية 1994 [1] تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26ماي1994، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومنذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، عرف الصندوق في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية بما فيها النظام القانوني التعويضي عن البطالة ابتداء من سنة 1994 [2].

ثالثا: مهام الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:

لقد عرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عدة مهام جديدة مسندة إليه من طرف السلطات العمومية والدت مثله أساسا في:

-لقد تمثلت أول مهمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي أوكلت إليه بمجرد إنشائه سنة 1994 في التامين عن البطالة، والتي تقتضي دفع تعويض البطالة للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.
-أما المهمة الثانية فقد تمثلت في تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل(C- R – E) والتي تتمثل مهمتها في العمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل جديد، وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية لذلك، والدعم الكفيل بمساعدتهم على تطوير قدراتهم في التعامل مع المواقف الصعبة، وتنمية الثقة في النفس، بالإضافة إلى تزويدهم بمختلف المهارات الضرورية في عملية البحث عن العمل.

-كما كلف الصندوق أيضا بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل بها مراكز المساعدة على العمل الحر، بما يسمى بـ (C-A-T-I) ،هذا الإجراء يهدف أيضا كالإجراء السابق إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال ولكن هذه المرة من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وذلك بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين.
-التكوين التحويلي والذي يسمح للبطالين المستفيدين باكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على تنمية قدراتهم للاندماج مجددا في الحياة العملية، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى (ثلاثة أشهر عموما) على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقدة مع الصندوق.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 يوليو 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي لتأسيس الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الجريدة الرسمية الجزائرية ،المادة الأولى، العدد 44 في 07 يوليو 1994، ص 6.

2 Https://www.cnac.dz

-وفي إطار الحفاظ على مناصب الشغل المدفوعة الأجر وتفادي اللجوء إلى التسريحات لأسباب اقتصادية، كلف الصندوق انطلاقا من سنة 1998 بتبني برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات عن طريق العديد من الإجراءات نذكر من بينها:

- تسهيل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي تم التأكد من جدواها.
- مساعدة المؤسسات على تبني الوسائل الحديثة في التسيير من خلال خدمات خبراء متخصصين في شتى المجالات كدراسة السوق، فرص الاستثمار..... الخ.
- المساهمة في تكوين المسيرين والعمال[1].

المطلب الثاني: مجالات النشاط المقررة وشروط الاستفادة من الجهاز

للصندوق الوطني للتامين عن البطالة عدة مجالات اقتصادية يتم من خلالها دعم المستفيدين من هذا الجهاز وفق شروط معينة.

أولا :مجالات النشاط المقررة

هناك العديد من النشاطات الممولة من طرف الصندوق الوطني للتامين على البطالة نوجزها فيما يلي:

- كافة نشاطات الإنتاج والخدمات مثل النقل، الخدمات، اشغال عمومية، صناعة ومهن حرة باستثناء نشاط إعادة البيع دون تحويل المنتوج.
- كافة لنشاطات المستحدثة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والري او في المناطق الخاصة (ولايات الجنوب والهضاب العليا).
- بعض الأنشطة الجديدة الممولة من طرف الصندوق متمثلة في الورشات المتنقلة، مكاتب جماعية وقرض الكراء.

ثانيا :شروط الاستفادة من الجهاز ومراحل تكوين المشروع

أ-شروط الاستفادة:

قام جهاز دعم استحداث النشاطات بدعم الشباب البطال في خلق مشاريع ونشاطات ومؤسسات مصغرة وتوسيعها وفقا لشروط محددة بالمرسوم التنفيذي رقم 19-58 المؤرخ في 2 فبراير 2019 والذي يعدل المرسوم الرئاسي رقم 03-514

[1] الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، نشاطات ومهام، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتامتين عن البطالة، الجزائر، العدد ،32ديسمبر ،2006، ص01

المؤرخ في 30 ديسمبر 2003[1] الذي عدد شروط الإعانة الممنوحة للبطالين أصحاب المشاريع، البالغين ما بين 30 و55 سنة والمتمثلة في :

-أن يبلغ كل شخص يستوفي الشروط عمر البطالين أصحاب المشاريع ما بين 30 و55 سنة من العمر

- أن يكون من جنسية جزائرية.

- ألا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند إبداعه طلب الإعانة.

- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعريض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

- أن يمتلك مؤهل مهني أو ملكات معرفية ذات الصلة بالنشاط المراد القيام به.

- أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.

- الا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ اثني عشر شهرا على الأقل.

- ألا يكون قد استفاد من تدابير إعانة بعنوان إحداث النشاط.

ب-مراحل تكوين المشروع لدى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:

المرحلة الأولى: التسجيل الأولي المباشر عبر الأنترنيت وايداع الملف:

عبر موقعه الإلكتروني(www.cnac.dz)، يُعرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على المرشحين إمكانية إيداع الملف على مستوى الفرع أو الوكالة المعنية.

لإيداع ملف إحداث النشاط، يضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحت تصرف كل شخص معني شبكة وكالاته وفروعه المتواجدة عبر كامل التراب الوطني.

يسمح تطبيق نظام باب أين أسجّل"Win Ensedjel" بتعيين الوكالة أو الفرع المختّص إقليميا لاستلام الملف الذي يتكون من ملف اداري وتقني

[1] وثائق مقدمة من طرف الصندوق.

المرحلة 2: نضج الفكرة وإعداد المشروع.

تكمّن المرافقة التي تضمنها مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مدّ صاحب المشروع، **طيلة مسار إحداث النشاط**، بالمعلومات والنصائح والتوجيهات والتكوين.

خلال ذات المرحلة، يتم برمجة مقابلات فردية بين المستشار المنشط وصاحب المشروع تتمحور أساسا حول الجوانب التي تتعلق بـ:

- السوق مقارنة مع النشاط المراد القيام به،
- عناصر المشروع التقنية،
- عناصر المشروع المالية.

هذه العناصر تعدّ بمثابة دراسة تقنية اقتصادية، ولإنجاح مشروعه، يتعيّن على صاحب المشروع الإسهام فيه كليةً، وينبغي عليه تقديم جميع المعلومات التكميلية اللازمة لتشكيل الدراسة التقنية الاقتصادية.

فور إتمام الدراسة التقنية الاقتصادية، وعلى سبيل المراجعة، يستوجب على صاحب المشروع الاستعداد لعرض مشروعه والدفاع عليه أمام لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل.

عند هذا العرض، يُرافق صاحب المشروع مستشاره المنشط.

المرحلة 3. دراسة المشروع من طرف لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل.

تُدرس استثمارات البطالين ذوي المشاريع من طرف أعضاء لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل المجتمعة على مستوى كل وكالة ولائية، حضور البطال صاحب المشروع أمام هذه اللجنة ضروري، يترأس هذه اللجنة مدير الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهي تتكلف بـ:

- دراسة المشاريع المقدمة من طرف ذوي المشاريع بتأطير من مصالح الصندوق المختصّة،
- إعطاء رأي حول توافق، نجاعة و تمويل المشروع.

المرحلة 04: تكوين البطالين ذوي المشاريع.

يُخصص تكوين قصير المدى من طرف مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لفائدة البطالين ذوي المشاريع بغرض تحسين قدراتهم ومؤهلاتهم في مجال تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة.

حيث ان هدف التكوين هو تلقين صاحب المشروع التقنيات القاعدية لتسيير مؤسسة مصغرة، حيث يتم استدعاء متدخلين خارجيين (الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS)، الضرائب، الصندوق الاجتماعي للعمال غير

الأجراء (CASNOS)، البنوك، إلخ) لإعلام البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم وواجباتهم، ليتم تُسلم شهادة المشاركة لصاحب المشروع عند الانتهاء من التكوين.

المرحلة 5: إيداع ملف التمويل البنكي.

لأجل الحصول على تبليغ الإقرار البنكي، يتعيّن على صاحب المشروع تقديم الملف بحيث تقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتحويل الأصلي إلى البنك المعيّن لتمويل المشروع.

بمجرد الحصول على تبليغ الإقرار البنكي، ولأجل التمويل، يتعيّن على البطال صاحب المشروع استكمال ملفه الخاص بالتمويل، ويتعيّن على ممثل ص.و.ت.ب إيداع ذات الملف لدى الوكالة المصرفية لأجل استيفاء القرض.

يتم إيداع طلب منح القرض بدون فائدة (سلفة في شكل مساعدة مالية إضافية بمبلغ يُقدر الإقرار البنكي بـ 500.000.00دج، يُوجه للتكفل بكراء محل يأوي النشاط المستقر المراد إنجازه ويُخصص هذا القرض بدون فائدة، استثنائيا، لكراء محل إيواء معدات صاحب النشاط، ويُستثنى من ذات القرض كل صاحب مشروع يقوم بتمويل المقر الاجتماعي فقط.

يُمكن للبطال صاحب المشروع الذي ليست له قدرات مالية لكراء محل الاستفادة، عند الاقتضاء، من إعانة مالية إضافية مقررة لهذا الغرض تُعرف باسم قرض بدون فائدة لكراء محل(PNR/LO) ، محدد ب 500.000.00دج لإيواء معدات إنتاج النشاط المستقر بمجرد تقديم صاحب المشروع تبليغ الإقرار البنكي.

يُقصى من ذلك، كل صاحب مشروع يقوم سوى بتمويل المقر الاجتماعي علما أنها ليست آلية.

المرحلة 06: تمويل المشروع.

في هذه المرحلة، يباشر صاحب المشروع في تسديد مبلغ إسهامه الشخصي في الحساب التجاري المفتوح لذات الغرض لدى البنك المعيّن محلّ الدفع، بعدها يُسلم البطال صاحب المشروع الوثائق لمصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لتكوين ملف القرض دون فائدة.

بعد تسليم الوثائق المؤلفة لملف السلفة غير المكافأة، تقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بإعداد دفتر الأعباء واتفاقية السلفة غير المكافأة ومقرر منح الامتيازات الجبائية في مرحلة إنجاز المشروع التي يتم توقيعها من طرف صاحب المشروع ومدير الوكالة الولائية معاً.

فور تسديد السلفة غير المكافأة من طرف مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الحساب التجاري الخاص بصاحب المشروع، يُباشر البنك بدوره في تسديد القرض البنكي المخصص له.

المرحلة 07: إنجاز المشروع:

1: طلبية التجهيزات و/أو المعدات

إذن التحويل بنسبة 10% مشروط بتقديم لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة نسخة من اتفاقية القرض المبرمة بين البنك وصاحب المشروع، تتجسّد هذه العملية بتسليم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إذن التحويل بنسبة 10% يسمح له بتقديم طلبيته لدى مورد أو عدة موردين، وأخيرا يُسلم البنك المعني لصاحب المشروع صك أو صكوك محررة باسم المورد أو الموردين مرفقة بتأمين.

2: اقتناء المعدات والأجهزة وتركيبها

يتم تسليم إذن التحويل بنسبة 90% لفائدة صاحب المشروع بتقديم شهادة الجاهزية التي يُشار فيها الخاصيات المفصلة للتجهيزات و/أو المعدات الواجب اقتناءها بعدها يُسلم البنك المعني لصاحب المشروع صك أو صكوك محررة باسم المورد أو الموردين مرفقة بتأمين.

خلال مرحلة الإنجاز هذه المحددة باثنتي عشر شهرا، تُباشر مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إجراء متابعة بغرض التثبت من تقدّم المشروع المنجز ويجب إبرام رهن الحيازة لدى موثق بتقديم الفواتير النهائية وهذا، في غضون شهر واحد، ابتداء من يوم استلام التجهيزات والمعدات.

المرحلة 8: انطلاق النشاط والتزامات صاحب المشروع

1-انطلاق النشاط ومتابعته: بدء نشاط المؤسسة المصغرة يسمح لصاحب المشروع بالاستفادة من الامتيازات الجبائية في مرحلة استغلال المشروع، لأجل ذلك، يتعيّن على صاحب المشروع إيداع طلب (استمارة) للحصول على مقرر منح الامتيازات الجبائية في مرحلة استغلال المشروع.

لتاتي بعدها المتابعة التي تُعد بمثابة مسعى إلزامي مشخّص. تتم هذه العملية فور بدء النشاط، الغاية منها هو الحفاظ على نشاط المؤسسة المصغرة وضمان ديمومتها حيث تضمن المصالح المختصة التابعة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة دعما تقنيا وبيداغوجيا في صيغة نصائح وتوجيهات، خلال السنوات الثلاثة الأولى من استغلال المشروع، ويجب على صاحب المشروع أن يضع تحت تصرف المستشار المكلف بمتابعة مرحلة بعد إحداث النشاط جميع الوثائق اللازمة التي تسمح له بتحليل تسيير المؤسسة المصغرة.

يرمي توسيع النشاط، أساسا، إلى تحسين قدرات إنتاج السلع والخدمات من خلال اقتناء تجهيزات أو معدات جديدة لتلبية متطلبات السوق. يخص توسيع النشاط أساسا، النشاطات المذرة للثروة والشغل. للتوضيح، فإن اللجوء إلى مشروع توسيع

النشاط غير مفتوح لجميع النشاطات. ترجع دراسة طلبات استثمار توسيع النشاط إلى تقويم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي يأخذ في الحسبان بعض المعايير كإحداث مناصب شغل، خلق الثروة، طبيعة النشاط وموقعه.

2 –التزامات صاحب المشروع:

- إزاء هيئات الضمان الاجتماعي: الصندوق الاجتماعي للعمال غير الإجراء (CASNOS) والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية) (CNAS) تحيين الاشتراكات.
- إزاء إدارة الضرائب (تصريحات جبائية).
- تسديد القروض الممنوحة من طرف البنك.

الشكل رقم 03: مراحل تكوين المشروع لدى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

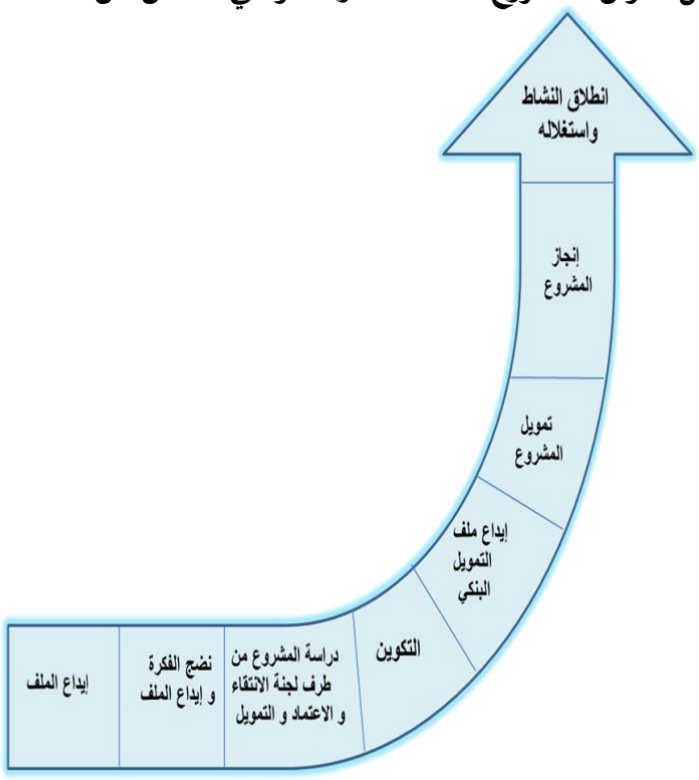

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة برج بوعريريج

المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة وصيغ التمويل

أولا الامتيازات الممنوحة لصاحب المشروع:

تتمثل الامتيازات الممنوحة لصاحب المشروع في ثلاث امتيازات رئيسية وهي:

1 – الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

- سلفة غير مكافأة واجبة السداد بدون فوائد «Prêt non rémunéré» يمنحها الصندوق والتي تتغير حسب المبلغ الإجمالي المشروع .
- سلفة غير مكافأة تكميلية واجبة السداد بدون فوائد «Prêt non rémunéré véhicule atelier» يمنحها الصندوق في حالات خاصة، تقدر مبلغ 000 500 دج من أجل اقتناء ورشة متنقلة لممارسة نشاطات في مجال الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة، التبريد، تركيب الزجاج، دهن العمارات وميكانيك عامة، تمنح هذه القروض بصفة خاصة للبطالين حاملي شهادات التكوين المهني.
- سلفة غير مكافأة تكميلية واجبة السداد بدون فوائد «Prêt non rémunéré véhicule atelier» يمنحها الصندوق في حالة كراء محل من أجل ممارسة نشاط إنتاج السلع والخدمات، تقدر بمبلغ 000 500 دج.
- سلفة غير مكافأة تكميلية واجبة السداد بدون فوائد «Prêt non rémunéré cabinet groupé» يمنحها الصندوق لحاملي الشهادات الجامعية، لا تتجاوز ملغ 000 1000 دج، من أجل كراء محل موجه لإنشاء مكاتب جماعية تخص النشاطات التالية: مكاتب طبية، خبرة في المحاسبة، ...الخ.
- مساهمة مالية شخصية ضئيلة .
- مرافقة شخصية من طرف منشط (مستشار)، تتم عبر الاستشارة والمساعدة طيلة مرحلتي الإنجاز وبعث المشروع.

2- **الامتيازات الممنوحة من طرف البنك**[1]:

يستفيد البطالون من تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع النشاطات التي تمنحهم إياها البنوك والمؤسسات المالية، ولقد كان هذا التخفيض يقدر بـ 60% ليصل إلى 100 % من المعدل الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية على الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط .

3- **الامتيازات الجبائية** يتمتع صاحب المشروع بمجموعة من المزايا الجبائية تخص كل المراحل التي يمر بها المشروع كما يلي:

أ- **الامتيازات الجبائية الممنوحة في مرحلة الإنجاز**[2]:

- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5 % من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية على الاقتناءات العقارية المخصصة التي تدخل في إطار إنشاء مشروع صناعي.

1 المادة 02، المرسوم الرئاسي المؤرخ في 02 فيفري 2019 الصادر في العدد 10 من الجريدة الرسمية الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي البالغين ما بين 30 و55 سنة بدلا من 30 و50 سنة.

2 معلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة برج بوعريريج.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس الشركات .

ب-**الامتيازات الجبائية الممنوحة في مرحلة الاستغلال** وتتمثل في:

- الإعفاء من الرسم العقاري1(Taxe Foncière) ، حسب موقع المشروع، لمدة 10 سنوات عندما تنجز في مناطق الجنوب، 6 سنوات إذا كانت النشاطات منجرة في مناطق الترقية، ولمدة 3 سنوات في المناطق الأخرى غير المناطق المذكورة سابقا
- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ استغلاله.2
- كما تمتد فترة الإعفاء إلى سنتين إضافيتين عندما يقوم المستثمر بتشغيل 3 موظفين بعقود غير محددة (Contrat à durée indéterminée)
- أما المستثمر (شخص طبيعي)، يبقى مدين الحد الأدنى للضريبة الموافقة لنسبة 50% من المبلغ المنصوص عليه والمقدر 10000 درج بالسنة لكل سنة مالية مهما كان رقم الأعمال المحقق.

ت-**بعد الانتهاء من فترة الاعفاء :**

- يستفيد المستثمر البطال من تخفيضات في الضرائب، حيث تبدأ المؤسسات المصغرة بالتوجه تدريجيا نحو دفع الضرائب بشكل تصاعدي كالتالي: تخفيض قدره 70% في السنة الأولى، 50% في السنة الثانية، 25% في السنة الثالثة

إلا أن هذه الإعفاءات لا تبرأ المؤسسة أو صاحب الشروع من التزامات التصريح الجبائي بمراعاة الآجال المحددة قانونا.

ثانيا: التركيبة التمويلية للمشاريع:

الجدول التالي يوضح مستويات الاستثمار لدى الصندوق:

الجدول رقم (2): مستويات التمويل الثلاثي في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المستوى	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (CNAC)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
المستوى الأول	حتى 5.000.000دج	% 29	% 1	% 70
المستوى الثاني	من 5.000.000دج إلى 10.000.000دج	% 28	% 2	% 70

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

1 المادة 252-4، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

2 المادة 282 مكرر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، القانون رقم :14-10 المؤرخ في 30-12-2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78 الصادر في 31-12-2014، ص6.

1- المستوى الأول للاستثمار: يقوم المستثمر بمساهمة شخصية تقدر ب 1% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن 5 ملايين دينار جزائري، أو يساويها.

2- المستوى الثاني للاستثمار: في هذا المستوى يقوم المستثمر بتقديم 2% كمساهمة للمشروع، وهذا عندما يفوق الاستثمار 5 ملايين دينار جزائري ويقل عن 10 ملايين دينار.

المبحث الثاني: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة برج بوعريريج

يلعب الصندوق للتامين عن البطالة وكالة برج بوعريريج منذ انشائه سنة 1994 دورا هاما في دعم التشغيل والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التنويع في المشاريع الممولة والجدول التالي يبين عدد المشاريع الممولة منذ سنة 2015 الى غاية 2020 حسب كل قطاع

المطلب الأول: المشاريع الممولة من طرف الصندوق واليد العاملة التي تشغلها حسب القطاعات الاقتصادية

أولا- توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب كل قطاع

يحاول الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة برج بوعريريج ان تكون المشاريع الممولة موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية من أجل خلق توازن وحركية خصوصا في القطاعات التي تشهد منتجاتها طلبا في السوق المحلية والجدول التالي يوضح توزيع المشاريع حسب كل قطاع من سنة 2015 الى 2020.

الجدول رقم (03): المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب القطاعات الاقتصادية في ولاية برج بوعريريج

القطاع	عدد المشاريع الممولة من 2015-2020	النسبة المئوية
الفلاحة	181	30.63%
الصيد البحري	0	0.00%
الخدمات	93	15.74%
المهن الحرة	24	4.06%
أشغال عمومية وبناء	41	6.94%
الري	3	0.51%
صناعة	106	17.94%
حرف	134	22.67%
نقل العمومي للبضائع	0	0.00%
نقل عمومي للمسافرين	1	0.17%
صيانة	8	1.35%
المجموع	591	100.00%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق داخلية مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة برج بوعريريج.

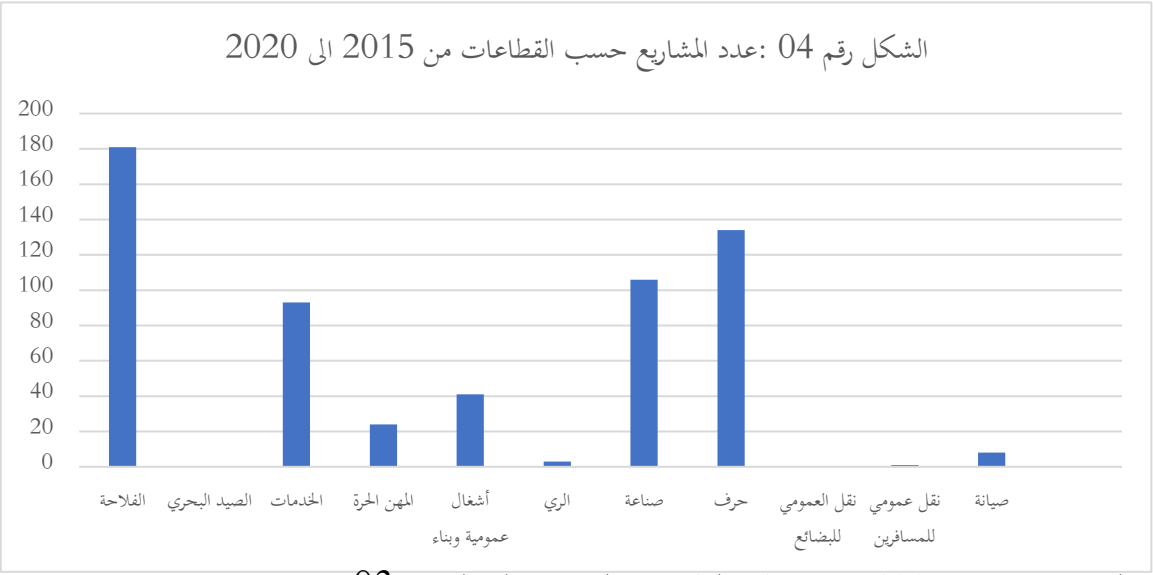

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المبينة في الجدول رقم 03

من خلال الجدول رقم (03) نجد أن عدد القطاعات التي شملتها المشاريع الممولة هي 9 قطاعات تصدرها قطاع الفلاحة بإجمالي 181 مشروع بنسبة 30.63% أي بحوالي ثلث المشاريع الممولة وهذا راجع الى طبيعة المنطقة التي تتميز بطابعها الفلاحي حيث ان هذه اغلب المشاريع تتمثل في مستثمرات لتربية الابقار والدواجن ،يليه قطاع الحرف بعدد 134 مشروع بنسبة 22.67% وهذا لوجود عدد كبير من الحرفيين داخل الولاية في شتى المجالات مثل النجارة والترصيص والخراطة والتلحيم ...الخ ،بالرغم من قطاع الصناعة يلعب دورا هاما في الاقتصادات المحلية الا انه يحتل المرتبة الثالثة بعدد 106 مشروع ممول بنسبة 17.94% وذلك لوجود شركات كبرى في المنطقة استثمرت في عدة مجلات مما قلص فرص النجاح بالنسبة للمؤسسات الناشئة في هذا المجال لكن بالرغم من هذه المنافسة اثبتت المؤسسات الممولة من طرف الصندوق وجودها من خلال نوعية مشاريعها المقدمة ،يليه قطاع الخدمات بعدد 93 مشروع بنسبة 15.74 %تمثلت في مجملها بين مكاتب دراسات هندسية و محاماة وكذا عيادات طبية متعددة الخدمات ،بعدها نجد قطاع الاشغال العمومية والبناء بعدد 41 مؤسسة بنسبة 6.94 %وكذا المهن الحرة بعدد 24 مشروع بنسبة 4.06 % حيث انه وبالرغم من أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الذي يعتمد بالأساس على قوة الهياكل القاعدية الا اننا من الملاحظ نقص لطالبي هذا النوع من المؤسسات وذلك لقلة المشاريع في هذا المجال بعد انتهاج الدولة الجزائرية سياسة التقشف منذ سنة 2015 وتجميد معظم المشاريع في قطاع الاشغال العمومية ، في الأخير نجد قطاع النقل بشقيه النقل العمومي للمسافرين ، والنقل العمومي للبضائع فبالرغم من احتلاله المراتب الأولى في بدايات فتح الصندوق الا انه و لأسباب تتمثل في التشبع وكذا عدم وجود خطط واضحة و ضعف التسديد من طرف هذه المؤسسات تم تجميد الدعم لها.

ثانيا: توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس من الفترة 2015 الى 2020

الجدول رقم (04): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس من الفترة 2015 الى 2020

السنوات	عدد المشاريع الممولة	
	انثى	ذكر
2015	40	252
2016	14	129
2017	8	27
2018	10	27
2019	8	35
2020	3	38
المجموع	83	508

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق داخلية مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة برج بوعريريج.

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن نسبة إقبال الذكور على جهاز الدعم CNAC يفوق نسبة إقبال الإناث بحيث يمثل ما نسبته 14% اغلبها في قطاع الحرف التقليدية والخدمات مقابل 86 % من عدد المشاريع للذكور والملاحظ تناقص عدد المشاريع منذ 2015 وذلك لنفس الأسباب السالفة الذكر في الجدول رقم 03

والدائرة النسبية توضح ذلك:

شكل رقم 05:المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب الجنس خلال الفترة 2015-2020

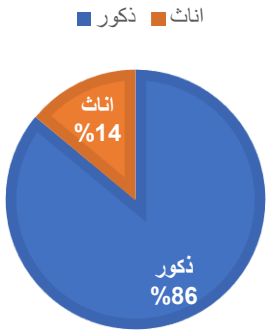

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المبينة في الجدول رقم 04

ثالثا: توزيع اليد العاملة للمشاريع الممولة حسب كل قطاع من 2015 الى 2020

تشغل المشاريع الممولة من طرف الصندوق عدد معتبر من اليد العاملة وهذا حسب احتياجات كل قطاع وطبيعته والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (05): توزيع اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في ولاية برج بوعريريج من 2015 الى 2020

قطاع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الصناعة	136.00	29.00	6.00	26.00	2.00	2.00	271.00
الخدمات	136.00	56.00	7.00	12.00	17.00	11.00	239.00
أشغال عمومية	64.00	16	4.00	16.00	5.00	0	105.00
الفلاحة	97.00	121	33.00	12.00	17.00	27.00	307.00
الحرف اليدوية	200.00	61.00	18.00	11.00	12.00	6.00	308.00
المجموع	633.00	283.00	68.00	77.00	103.00	66.00	1,230.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق داخلية مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة برج بوعريريج.

شكل رقم 06 توزيع اليد العاملة حسب القطاعات

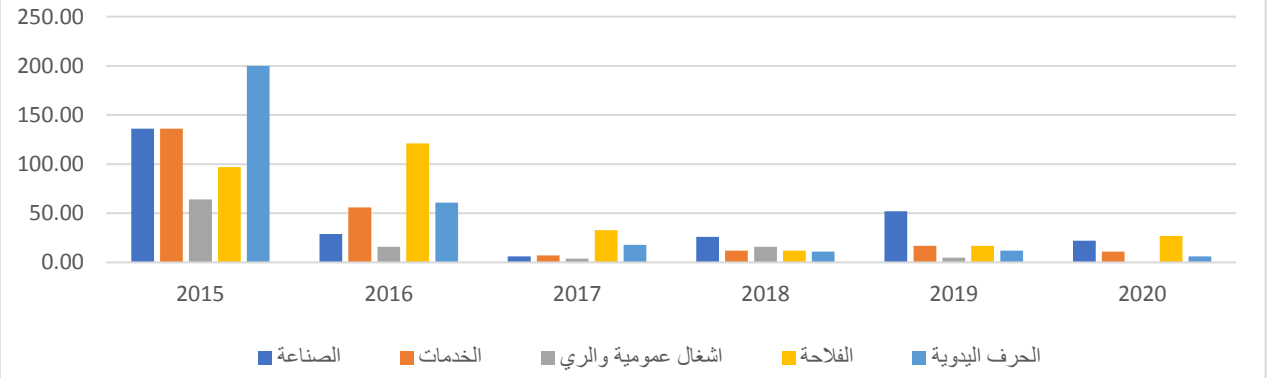

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المبينة في الجدول رقم 05

من خلال الجدول رقم (05) نجد ان قطاعي الحرف اليدوية والزراعة يحتلان المرتبة الاولى بتعداد 308 و307 عامل على الترتيب بحوالي 25 % لكل منهما وهذا راجع لطبيعة القطاعين اللذان يحتاجان اليد العاملة في بكثرة يليهما قطاع الصناعة بـ 271 عامل بنسبة 22 % والخدمات بتعداد 239 عامل بنسبة 19 % وفي الأخير قطاع الاشغال العمومية والري ب 105 عامل بنسبة 08 % وذلك راجع لتوقيف المشاريع للأسباب المذكورة في الجدول السابق.

لكن الملاحظ ان العدد في تراجع كبير و لايزال ضعيفا جدا بالنظر الى النسب العالية للبطاقة سواء على مستوى ولاية برج بوعريريج او المستوى الوطني على العموم حيث ان من بين الاهداف الأساسية لفتح هذه المشاريع هو التخفيف من حدة البطالة.

السنوات	توزيع اليد العاملة	
	انثى	ذكر
2015	91	524
2016	46	194
2017	17	51
2018	18	59
2019	21	82
2020	3	63
المجموع	196	973

رابعا: توزيع اليد العاملة للمشاريع الممولة حسب الجنس من 2015 الى 2020

الجدول رقم (06): توزيع اليد العاملة حسب الجنس في ولاية برج بوعريريج من 2015 الى 2020

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق داخلية مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة برج بوعريريج.

شكل رقم 07:توزيع اليد العاملة للمشاريع الممولة حسب الجنس من 2015 الى 2020

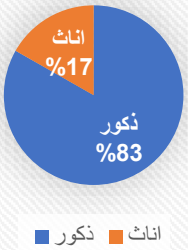

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المبينة في الجدول رقم 06

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن نسبة تشغيل الإناث تمثل 17% اغلبها في قطاع الحرف التقليدية والخدمات مقابل 83 % بالنسبة للذكور والملاحظ ان العدد لا يزال ضئيلا جدا سواء بالنسبة الاناث مقارنة بالذكور او الإجمالي لليد العاملة للمشاريع الممولة من طرف الصندوق داخل الولاية.

المطلب الثاني: تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق:

يقوم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بتمويل العديد من المشاريع التي تحاول ان تخلق مناصب شغل للقضاء على ازمة البطالة تتوزع على القطاعات الاقتصادية التي تمتاز بها الولاية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب القطاعات الاقتصادية من (2015-2020).

القطاع	سنة 2015		سنة 2016		سنة 2017		سنة 2018		سنة 2019		سنة 2020	
	الملفات المودعة	الملفات الممولة	الملفات المودعة	الملفات الممولة	الملفات المودعة	الملفات الممولة	الملفات المودعة	الملفات الممولة	الملفات المودعة	الملفات الممولة	الملفات المودعة	الملفات الممولة
الفلاحة	363	52	170	69	124	18	118	9	86	13	34	20
الصيد البحري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الخدمات	114	57	54	21	43	3	35	4	30	6	15	2
المهن الحرة	63	9	53	3	49	1	48	1	46	2	39	8
أشغال عمومية وبناء	47	26	18	7	13	2	11	4	7	2	3	0
الري	1	3	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
صناعة	148	56	98	13	88	3	77	12	66	15	33	7
حرف	173	86	76	27	50	8	43	5	39	5	26	3
نقل العمومي للبضائع	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
نقل عمومي للمسافرين	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
صيانة	17	2	12	3	8	0	7	2	4	0	3	1
المجموع	926	292	482	143	375	35	339	37	278	43	153	41

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق داخلية مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة برج بوعريريج.

شكل رقم 08:تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق من 2015 إلى 2020

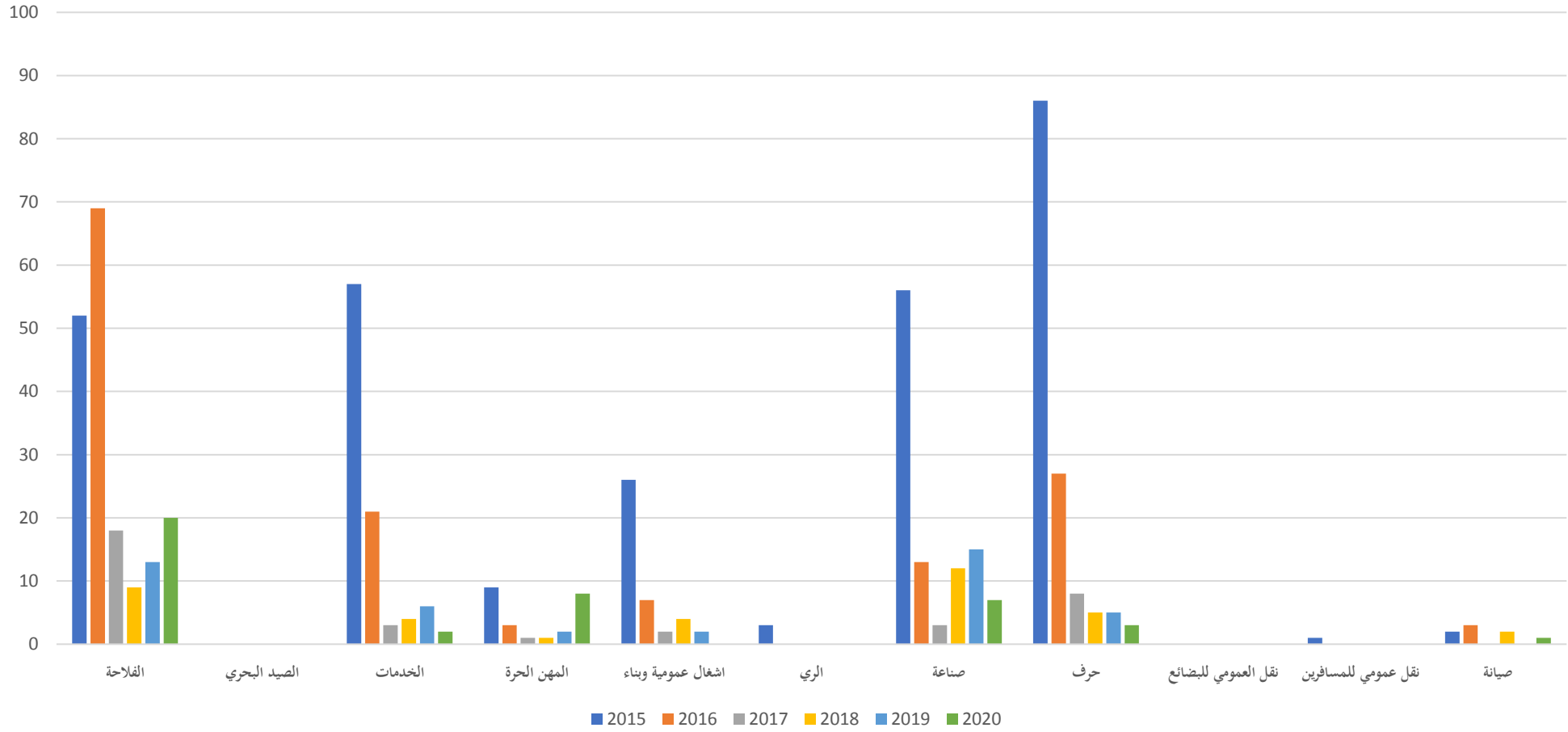

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المبينة في الجدول رقم 07

من خلال الجدول رقم (07) نجد أن مجمل المشاريع للقطاعات الممولة حسب سنوات الدراسة عرفت انخفاض ملاحظ حيث قدر عدد المشاريع ب (292، 143، 35، 37،43،41) خلال (2015، 2016، 2017، 2018،2019،2020) على التوالي. كما أن عدد المشاريع قد انخفضت بنسب كبيرة جدا ، هذا راجع الى القرار الصادر في سنة 2014 حيث قامت الجهات الرسمية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – وزارة العمل و التضامن الاجتماعي– بإعطاء أمر بتجميد مشاريع النقل بكل أنواعه نظرا للتشبع الكبير ، و التي كانت محل طلب جل المتقدمين بملفات تمويل من طرف الصندوق هذا ما أدى إلى انخفاض عدد المشاريع ،أما من سنة 2015 إلى 2016 فقد انخفضت بنسبة 49% ، والسبب في هذا الانخفاض هو أنه في سنة 2015 صدر قانون بمنع تقديم التمويل لمن ليس له شهادة تأهيل ما عدا القطاع الفلاحي والذي لم يكن يوجد في مركز التكوين المهني، كذلك فإن المشاريع من سنة 2016 إلى 2017 قد انخفضت بنسبة 26% وهذا يتجلى من خلال الفارق الشاسع يسن عدد الملفات المودعة والمقبولة منها، حيث قامت الجهات الرسمية في سنة 2016 بإصدار قانون آخر يفرض على الفلاحين تكوينا مدته 6 أشهر هذا ما أدى إلى تراجع إقبال البطالين لهذه المشاريع .

الجدول رقم (08): تطور إجمالي المبالغ المستثمرة من طرف الصندوق فرع ولاية برج بوعريريج

(الوحدة: الدينار الجزائري)

قطاع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الحرف اليدوية	376,264,507.51	103,394,062.49	20,606,332.12	11,257,202.20	16,141,252.45	11,937,850.00	539,601,206.77
الصناعة	376,670,633.36	93,055,855.85	25,711,525.00	78,079,229.01	122,896,419.70	48,572,490.66	744,986,153.58
الخدمات	262,363,337.18	152,104,323.9	67,195,953.38	35,255,455.00	37,740,634.42	46,493,041.09	601,152,744.98
أشغال عمومية والري	142,466,088.82	34057911.45	12,553,914.00	26,630,060.00	12,038,013.89	0.00	227,745,988.16
الفلاحة	197,245,416.04	281028647.8	64,073,601.48	36,236,943.28	60,035,002.00	74,112,991.00	712,732,601.63
المجموع	**1,355,009,982.91**	**663,640,801.53**	**190,141,325.98**	**187,458,889.49**	**248,851,322.46**	**181,116,372.75**	**2,826,218,695.12**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق داخلية مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

شكل رقم 09:تطور إجمالي المبالغ المستثمرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج

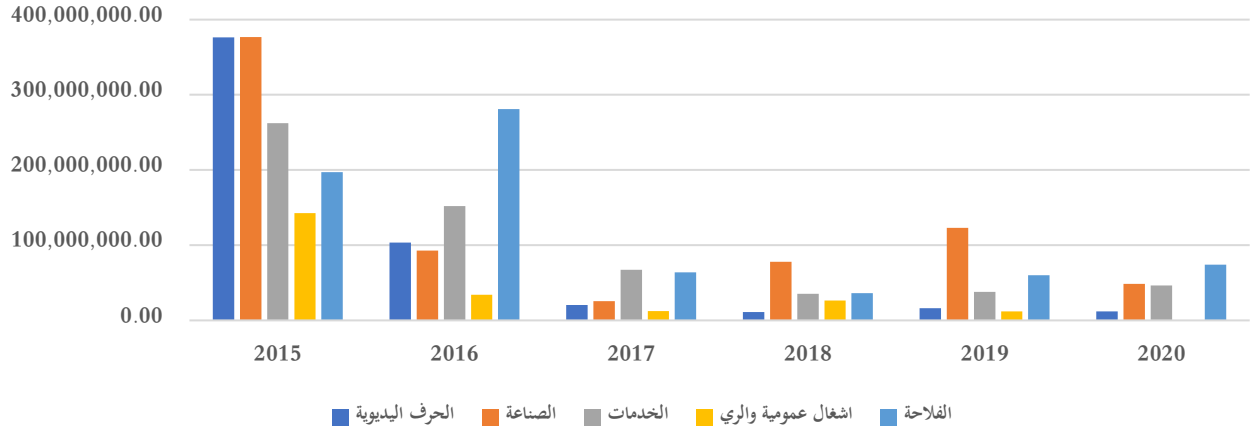

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات المبينة في الجدول رقم 08

من الجدول رقم (08) نلاحظ أن قطاع الصناعة هو المهيمن على أكبر تمويل بحوالي 744,986,153.58دج بنسبة 26.36% من إجمالي المبالغ المستثمرة وهذا راجع لطبيعة المنطقة التي تعتبر قطب صناعي خصوصا في مجال الالكترونيات، يليها قطاع الزراعة بحوالي 712,732,601.63دج بنسبة 25.22% يليهما قطاعي الخدمات والحرف اليدوية بمبلغ 601,152,744.98دج ، 539,601,206.77دج على التوالي بنسب تقدر ب 21.27% و 19.09 %، وهذا لأن الصندوق الوطني قام بتجميد التمويل للقطاعات المشبعة كقطاع النقل وغيرها من المشاريع التي لاقت إقبالا و طلبا كبيرا من طرف البطالين.

كما نلاحظ انخفاض التمويل من سنة 2015 بمبلغ 1,355,009,982.91 إلى 181,116,372.75 دج في سنة 2020 وذلك بسبب أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قام بغلق المشاريع التي يمكن استغلالها من طرف المستثمرين المحتالين وهي المشاريع التي فيها إمكانية إعادة بيع الآلات التي يتم شراؤها بالتمويل المقدم من طرف الصندوق وكما ذكرنا في السابق طلب الوكالة من طالبي المشاريع شهادات تؤلهم لتسيير مشاريعهم مما أدى الى رفض جل الطلبات ونقص في عدد المشاريع الممولة.

خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا في هذا الفصل إلى أن الصندوق الوطني للتامين على البطالة يهدف إلى تشجيع وخلق نشاطات من قبل الشباب الباحث عن تجسيد أفكاره وتطلعاته و ذلك من خلال عرضها على مختصين داخل الوكالة من اجل انشائها وكذا متابعتها والحرص على انها تعود بالفائدة على صاحبها وكذلك تنمية الاقتصاد المحلي والوطني و كذلك فإن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يعتبر جهاز يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء ، لمواجهة الظروف الاقتصادية وقد تطرقنا بإسهاب الى الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق وصيغ التمويل وشروط الاستفادة بعدها تطرقنا الة التفصيل في نوعية المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب كل قطاع وكذا تطورها في مدة زمنية محددة

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

بالرغم من المشاريع المقاولاتية من أهم الدعائم الأساسية لتنمية الاقتصاد في الجزائر، وذلك أنها أحد أسباب التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، الا ان انشاء هذه المشاريع يواجه العديد من الصعوبات في شتى مراحل الإنجاز، هذا ما يتطلب معرفة مسبقة بهذا المجال من طرف طالبي المشاريع وضرورة اكتساب مهارات وقدرات يستطيعون من خلالها مواجهة هذه الصعاب.

في هذا الصدد قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة الداعمة في مجال المقاولاتية أهمها الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وذلك لمعالجة كافة المشاكل وتأطير طالبي المشاريع مما يسمح لهم بولوج عالم المقاولاتية بكفاءة عالية تسمح لهم بالاستمرار والنمو وذلك من اجل تحقيق الأهداف الحقيقة التي تساهم في رفع قيمة الاقتصاد الوطني ومعالجة كافة المشاكل، كالتخفيف من نسب البطالة العالية ورفع قيمة الدخل الفردي والوطني.

على ضوء ما ورد في هذه الدراسة، وبعد تحليل مختلف عناصر الموضوع الذي قدمناها لمعالجة إشكالية هذا البحث والاجابة على الفرضيات المطروحة، توصلنا إلى النتائج والاقتراحات التالية:

أولا: اختبار الفرضيات

1- **اختبار صحة الفرضية الأولى:** يؤدي تمويل وإنشاء المشاريع المقاولاتية من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة إلى توفير مناصب شغل وخلق الثروة وتنويع الهيكل الاقتصادي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، أي أن تطور ظاهرة المقاولاتية والاهتمام بها يؤدي إلى دعم التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.

2- **اختبار صحة الفرضية الثانية:** الصندوق الوطني للتامين عن البطالة يساهم بجهود معتبرة في سبيل دعم المقاولاتية من خلال الدعم المالي والمرافقة التقنية والفنية في إنشاء المشاريع، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

ثانيا: النتائج

1-نتائج الدراسة النظرية:

من خلال ما ورد في الجانب النظري للبحث يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- المقاولاتية وسيلة للنجاح المهني والذاتي وذلك باتخاذ القرار لإنشاء مقاولة خاصة.
- يعتبر المقاول العنصر الفاعل في المقاولاتية، حيث ترتكز وظيفته أساسا على الإبداع والابتكار والمخاطرة.

- تعتبر المرافقة المقاولاتية من الأساليب المبتكرة لمساعدة أصحاب المشاريع في تجسيد أفكارهم ومشاريعهم الاستثمارية عن طريق تدريبهم وتكوينهم لتمكينهم من كسب معارف وتطوير مهارات من شأنها تسهيل عملية إنشاء وتسيير مؤسستهم، وبالتالي ضمان استمراريتها.
- توجد عدة أساليب لمرافقة المقاولاتية وأصحاب المشاريع، وبالتالي يرتبط نجاح هذه الأساليب بمدى قدرة المقاول على التعلم والاستيعاب وكذلك بجودة خدمات المرافقة المقاولاتية المختلفة والمتمثلة في التدريب، والتوجيه، والتكوين، والاستشارة وغيرها.

2-نتائج الدراسة الميدانية:

توصلنا من خلال الدراسة الميدانية على النتائج التالية:

- يعتبر الصندوق الوطني للتامين عن البطالة من اهم أجهزة الدعم في الجزائر بامتلاكه امتيازات واعفاءات جبائية وأساليب مبتكرة لترقية المقاولاتية.
- ساهمت المشاريع المقاولاتية في إطار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة من التقليل من حدة البطالة والمساهمة في التنمية المحلية.
- هيمنة قطاع الفلاحة على نوعية المشاريع الممولة من طرف الصندوق وذلك راجع لطبيعة المنطقة وكذا استراتيجية الحكومة في دعم القطاع هذا بعد هيمنة قطاع الخدمات لسنوات عديدة قبل 2015 واقتصارها على المشاريع الخاصة بالنقل.
- يبقى اقبال العنصر النسوي ضئيلا جدا بالمقارنة بعدد المشاريع الممولة الممنوحة لفئة الذكور.
- يستقطب قطاعي الفلاحة والحرف اليدوية العدد الأكبر من اليد العاملة بحوالي 307 و308 لكليهما لكن العدد في تناقص مستمر وذلك لنقص عدد المشاريع منذ سنة 2015 حتى 2020.
- يبقى توظيف اليد العاملة النسوية قليلا جدا بالمقارنة مع فئة الذكور وذلك راجع لطبيعة المشاريع الممولة التي لا تناسب عمل المرأة فيها.
- انخفاض عدد المشاريع الممولة منذ سنة 2015 بعدد 926 الى 41 سنة 2020 وهذا بالنظر الى سياسات الدولة الرامية الى التقشف.
- يعتبر قطاع الصناعة القطاع الاوفر من حيث قيمة المشاريع الممولة وذلك بمبلغ بحوالي 44,986,153.58دج بنسبة 26.36% من مجموع التمويلات.

- تتراوح نسبة الاستجابة لطلبات التمويل (قبول التمويل) من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة–وكالة برج بوعريريج، بحوالي 22% يعود ضعف نسبة قبول الملفات الى الشروط التي يفرضها الصندوق.

ثالثا: التوصيات:

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1–تشجيع المقاولات النسوية من خلال العمل على تحسيس هذه الفئة بالفكر المقاولاتي وتوجهها نحو المشاريع الخاصة بالمرأة على وجه خاص.

2–ضرورة التوسع في نوعية المشاريع المقاولاتية وموضوعاتها، بما يتناسب مع حاجة الطلبة في إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهم وكذا مع التطورات التكنولوجية الحاصلة عالميا.

3–التفكير في إنشاء برامج خاصة مستقلة بالمقاولاتية على مستوى الجامعة، تعتني بتكوين الطلبة في المقاولاتية وتكون تحت إشراف دار المقاولاتية.

4–وضع اتفاقيات مع مخبر البحث والصندوق الوطني من اجل تشجيع وانشاء مشاريع ذات تكنولوجية عالية.

5–العمل على تقليص مدة دراسة الملفات وكذا الوثائق المطلوبة من خلال التركيز على أهمية صاحب المشروع وقدرته الشخصية على انشائه بتوظيف مختصين داخل الصندوق يحددون مدى قدرة طالب المشروع على النجاح وليس على الشهادة التي يقدمها.

6–دعم فكرة حاضنات الاعمال واعتبارها كنوعية مشاريع ممولة من جهة ومن جهة أخرى ستساعد طالبي المشاريع الاستعانة بخدماتها بعد انشاء المشروع.

7–الدعم المعنوي لأصحاب المشاريع ومرافقة المشاريع حتى بعد انشائها وليس فقط خلال فترة الانشاء.

8–مراجعة سياسة التقشف التي مست الصندوق من خلال التقليل من عدد المشاريع واعتبار ان المشاريع المقاولاتية هي مفتاح خلق الثروة وليس العكس باعتبارها مورد لتبديد الأموال وافراغ الخزينة.

9–التركيز على متطلبات السوق المحلية وتوجيه طالبي المشاريع نحوها وهذا بمراعاة قدرتهم وامكاناتهم على انجاحها.

10–التفكير في صيغ التمويل والصيرفة الإسلامية والابتعاد عن التعاملات الربوية لان الكثير من طالبي المشاريع أصحاب الأفكار الناجحة يعزفون عن التقدم لمثل هذه الأجهزة لهذا السبب.

رابعا–آفاق الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على إبراز دور الصندوق الوطني للتامين عن البطالة فرع بوعريريج، لذلك سيكون من المثير للاهتمام بإجراء دراسات تشمل دور باقي الأجهزة الداعمة للمقاولاتية في الجزائر على مستوى المحلي والوطني.

–مساهمات برامج وآليات الدعم الحكومي في تمويل المشاريع المقاولاتية.

–أثر المرافقة المقاولاتية على معدلات نجاح واستمرار المشاريع المقاولاتية.

–دور حاضنات الاعمال في إنجاح المشاريع المقاولاتية.

قائمة المراجع

أ-قائمة الكتب:

1-صندرة سايبي، سيرورة إنشاء مؤسسة وأساليب المرافقة، دار المقاولاتية، قسنطينة، 2008-2009.

2-بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.

3-نعمة عباس الخقاجي وإيهاب سمير زهدي القبج، ريادة الأعمال الداخلية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

4-رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

5-ليث عبد الله القهيوي وبلال لمحمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2012.

6-محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002.

ب-قائمة المذكرات والأطروحات:

1-محمد علي جودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دكتوراه علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014-2015.

2-محمد شقرون، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، مذكرة ماجستير تخصص الإبداع والمقاولاتية، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، الدفعة 2014-2015.

3-بشيرة حجاج، تقييم أداء مقاولات البناء، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2013.

4-مولاي حاجة مباركة وآيت جميلة، الرغبة المقاولاتية عند الطلبة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة سعيدة، 2016.

5-ابراهيم بشير، دور الاختيارات الاتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية، دراسة مقارنة للمقاولين الشباب بالجزائر ANSEJ ومع معهد IFEجزر موريس، ماجيستر، علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة ،2011

6-بوشامخ خولة، دور الثقافة المقاولاتية في إنشاء مؤسسات مصغرة عبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014.

7-سليمة سلام، ثقافة المؤسسة والتغيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، سنة ،2004- 2003.

8-محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، دكتوراه، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

9-مهني أشرف، المرافقة المقاولاتية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3 ،2004.

ج-قائمة المجلات العلمية والملتقيات:

1-لفقير حمزة، دورة التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد ،12المجلد 1، جامعة برج بوعريريج ،2015.

2-خذري توفيق، حسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6 ماي 2013.

3-الحدي نجوية، المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، العدد الرابع.

4-حمد جودت ناصر وغسان العمري، قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع ،2011.

5-يحياوي مفيدة، إنشاء مؤسسة والمقاولاتية : هل هي قضية ثقافة؟، مداخلة في الملتقى الدولي حول : المقاولاتية، التكوين وفرص العمل، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام : 08/07/06 أفريل 2010

6-بلقاسم ماضي، عبير حفيفي، ثقافة المؤسسة والمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 8/7/6 أفريل 2011 شوقي جباري وشرقي خليل، فعالية مخطط

الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 18-19افريل2012.

7-جبار بوكثير وسعيدة حركات، المقاولة من الباطن كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 2 ،2016.

8-خالد رجم وحمزة بن ناصف وآخرون، تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ورقلة، العدد06، جوان ،2017.

9-كمال زيتوني وكريم جايز، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، يومي 20-21نوفمبر 2012.

10-محمد قوجيل ومحمد حافظ بوغابة، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 18-19أفريل،2011.

11- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، نشاطات ومهام، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتامتين عن البطالة، الجزائر، العدد ،32ديسمبر ،2006.

د- قائمة القوانين والمراسيم:

1-المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 يوليو 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي لتأسيس الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة الأولى، العدد 44 في 07 يوليو 1994

2-المادة 02، المرسوم الرئاسي المؤرخ في 02 فيفري 2019 الصادر في العدد 10 من الجريدة الرسمية الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي البالغين ما بين 30 و55 سنة بدلا من 30 و50 سنة

3-المادة 252-4، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

4-المادة 282 مكرر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، القانون رقم :14-10 المؤرخ في 30-12-2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78 الصادر في 31-12-2014،

هـ-قائمة المواقع الالكترونية:

1-Https://www.cnac.dz

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

	Secteur d'activité	Nombre de projets financés		Potentiel emplois		Montant global de l'investissement	
		H	F	H	F	H	F
2015	ARTISANAT	63	23	152	48	281,627,668.89	94,636,838.62
	INDUSTRIE	50	6	127	9	331,728,217.31	44,942,416.05
	SERVICES	65	4	115	21	254,552,321.59	7,811,015.59
	BTPH	29	0	63	1	142,466,088.82	0.00
	AGRICULTURE	45	7	85	12	170,930,524.11	26,314,891.93
	TOTAL	252	40	542	91	1,355,009,982.91	
	Secteur d'activité	Nombre de projets financés		Potentiel emplois		Montant global de l'investissement	
		H	F	H	F	H	F
2016	ARTISANAT	20	7	40	21	84,023,413.40	19,370,649.09
	INDUSTRIE	13	0	28	1	93,055,855.85	0.00
	SERVICES	26	1	6	7	147,398,411.40	4,705,912.51
	BTPH	7	0	16	0	34,057,911.45	0.00
	AGRICULTURE	63	6	104	17	252,551,439.31	28,477,208.52
	TOTAL	129	14	194	46	663,640,801.53	
	Secteur d'activité	Nombre de projets financés		Potentiel emplois		Montant global de l'investissement	
		H	F	H	F	H	F
2017	ARTISANAT	4	4	6	12	12,136,580.12	8,469,752.00
	INDUSTRIE	3	0	6	0	25,711,525.00	0.00
	SERVICES	2	2	5	2	58,575,896.85	8,620,056.53
	BTPH	2	0	4	0	12,553,914.00	0.00
	AGRICULTURE	16	2	30	3	54,426,071.48	9,647,530.00
	TOTAL	27	8	51	17	190,141,325.98	
	Secteur d'activité	Nombre de projets financés		Potentiel emplois		Montant global de l'investissement	
		H	F	H	F	H	F
2018	ARTISANAT	3	2	6	5	6,557,655.20	4,699,547.00
	INDUSTRIE	7	5	19	7	49,209,910.80	28,869,318.21
	SERVICES	5	2	7	5	19,575,623.00	15,679,832.00
	BTPH	4	0	16	0	26,630,060.00	0.00
	AGRICULTURE	8	1	11	1	33,105,025.28	3,131,918.00
	TOTAL	27	10	59	18	187,458,889.49	
2019	Secteur d'activité	Nombre de projets financés		Potentiel emplois		Montant global de l'investissement	
		H	F	H	F	H	F

	ARTISANAT	4	1	8	4	13,666,669.00	2,474,583.45
	INDUSTRIE	14	1	47	5	115,458,636.70	7,437,783.00
	SERVICES	4	4	8	9	20,969,481.00	16,771,153.42
	BTPH	2	0	5	0	12,038,013.89	0.00
	AGRICULTURE	11	2	14	3	51,915,836.00	8,119,166.00
	TOTAL	35	8	82	21	248,851,322.46	
2020	Secteur d'activité	Nombre de projets financés		Potentiel emplois		Montant global de l'investissement	
		H	F	H	F	H	F
	ARTISANAT	3	0	6	0	11,937,850.00	0.00
	INDUSTRIE	8	0	22	0	48,572,490.66	0.00
	SERVICES	8	2	9	2	37,361,916.09	9,131,125.00
	BTPH	0	0	0	0	0.00	0.00
	AGRICULTURE	19	1	26	1	67,224,959.00	6,888,032.00
	TOTAL	38	3	63	3	181,116,372.75	

الملحق رقم 02:

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité sociale
Caisse Nationale d'Assurance Chômage
CNAC
وزارة العمل ، التشغيل و الضمان لإجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

Agence de Wilaya de: BORDJ BOU ARRERIDJ
وكالة ولاية: برج بوعريريج

Le :
في :

Réf. :
المرجع :

شروط القابلية في الجهاز:

- أن يبلغ الشخص ما بين ثلاثين(30) و خمسين(55) سنة،
- أن يكون من جنسية جزائرية،
- أن لا يكون شاغلا لمنصب عمل مأجور أو قد مارس نشاطا لحسابه الخاص حين إيداعه للملف،
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل(و.و.ت) بصفة طالب عمل،
- أن يتمتع بمؤهل مهني و/أو يملك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به،
- أن يكون قادرا على تجنيد إمكانيات مالية للمساهمة في تمويل مشروعه،
- أن لا يكون قد إستفاد من تدبير إعانة الدولة في مجال إحداث النشاط:(من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار، الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية...إلخ)

SIEGE: Coopérative 111 logts Boulevard Houari Boumedien المقر:ترقية 111 مسكن شارع هواري بومدين
Tél : 035.73.30.16 الهاتف: Fax : 035.73.30.15 الفاكس:
www.cnac.dz https://www.facebook.com/cnac.directiongenerale

الملحق رقم03:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité sociale
Caisse Nationale d'Assurance Chômage
CNAC
وزارة العمل ، التشغيل و الضمان لإجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

Agence de Wilaya de: BORDJ BOU ARRERIDJ
وكالة ولاية: برج بوعريريج

Le :
في :

Réf. :
المرجع :

1- **الامتيازات الجبائية و المساعدات المالية المخصصة:**

يخصص في مرحلة إنجاز المشروع الامتيازات الجبائية و المساعدات المالية الآتية:

الامتيازات الجبائية:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.
- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5بالمائة بخصوص رسوم الجمارك فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

الإعانات المالية

- سلفة غير مكافأة محددة من طرف هيئة التمويل،
- قرض إضافي غير كافئ عند الضرورة
  قرض بدون فائدة لاقتناء ورشة متنقلة،
  أو قرض بدون فائدة لكراء محل.
  أو قرض بدون فائدة لكراء مكتب جماعي.
- تخفيض معدلات الفوائد البنكية بنسبة 100%

الإعفاءات الممنوحة لا تبرأ المؤسسة و أصحاب المشروع من التزامات التصريحات الجبائية بمراعاة الأجال المحددة قانوناً.

2- **الامتيازات الجبائية الممنوحة في مرحلة استغلال:**

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة "ثلاث (03) ، ست (06) أو عشر (10) سنوات" حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إنجازه .
- إعفاء كامل ، لمدة "ثلاث (03) و ست (06) أو عشرة (10) سنوات" حسب موقع المشروع و ابتداء من تاريخ استغلاله، من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الضريبة وفقا لنظام الربح الحقيقي (régime du bénéfice réel) المقرر حسب مجالات التطبيق المحددة في النظام الجبائي الساري المفعول.

عند انقضاء فترة الإعفاء المذكورة في المادة رقم 2، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3)عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- يترتب على عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة سحب الإعتماد واسترداد الرسوم و الحقوق التي كان من المفروض تسديدها
- مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المستحق بالنسبة للأشخاص الطبيعيين لا يجب أن يقل، كل سنة ومهما كان رقم الأعمال المحقق، عن الحد الأدنى للضريبة 10.000 دج .

SIEGE: Coopérative 111 logts Boulevard Houari Boumedien
Tél : 035.73.30.16
العنوان: تعاونية 111 مسكن شارع هواري بومدين
الهاتف: Fax : 035.73.30.15
الفاكس:
www.cnac.dz
https://www.facebook.com/cnac.directiongenerale

الملحق رقم 04:

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité sociale
Caisse Nationale d'Assurance Chômage

CNAC

وزارة العمل ، التشغيل و الضمان لإجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

Agence de Wilaya de: BORDJ BOU ARRERIDJ
Le :
Réf. :

وكالة ولاية: برج بوعريريج
في :
المرجع :

تكوين الملف الإداري:

- شهادة الإقامة لا تتعدى مدة استخراجها 6 أشهر
1- نسخ من بطاقة التعريف الوطنية
1- تصريح شرفي + تعهد مسلمة من الوكالة مصادق عليها
1- نسخة من الشهادة أو المؤهلات المهنية المطابقة للمشروع
1- المصادقة على الشهادة أو المؤهل لدى الهيئة المستخرجة للشهادة
2- صور شمسية

تكوين الملف التقني:

- 03 فواتير شكلية للعتاد
- الفاتورة الشكلية للتأمينات
- الاتفاقية بين المورد و صاحب المشروع

- التسجيل على الموقع: www.cnac.dz

مع الاحتفاظ باسم المستعمل وكلمة السر

SIEGE: Coopérative 111 logts Boulevard Houari Boumedien
Tél : 035.73.30.16 الهاتف: Fax : 035.73.30.15 الفاكس:
المقر: ترقية 111 مسكن شارع هواري بومدين
www.cnac.dz https://www.facebook.com/cnac.directiongenerale